الفصل الثالث

فى وزارة المعارف

الوزير رئيس الموظفين الأعلى وليس رئيسهم المباشر – مركزية الحكم وضررها – إنشاء المناطق التعليمية – مبانى التعليم وعدم صلاحها صحياً وفنياً – نشر التعليم الإلزامى – المعلمون الإلزاميون يطلبون الإنصاف – مشكلة تغذية الأطفال فى مرحلة الإلزام – ضعف التلاميذ فى اللغة العربية – مشكلة الأزهر ودار العلوم – تعليم اللغة الأجنبية فى المدارس الابتدائية – تهمة التعصب وكراهية الأجانب – إنشاء كليتى الآداب والحقوق بالإسكندرية – إسناد الرياسات الإدارية للمصريين – استقلال الجامعة – رجال الجامعة حراس محاريب العلم – التدريب العسكرى .

تألفت الوزارة الجديدة على صورة غير صورة وزارة الانتخابات . لم يبق فيها وزراء دولة ، ولذا تركها بعض من كانوا فى وزارة الانتخابات ، وانضم إليها وزراء جدد منهم صديقنا الشيخ مصطفى عبد الرازق (بك) وزيراً للأوقاف وكان قبل تولى الوزارة أستاذاً للفلسفة الإسلامية بالجامعة المصرية ، ورشوان (باشا) محفوظ وزيراً للزراعة ، وكان وكيلا سابقاً لوزارة الزراعة ثم وكيلا سابقاً لوزارة الداخلية . وآن للوزراء أن يباشروا عملهم ابتداء من صباح السبت ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨ .

ولا حاجة بى إلى القول بأن الوزراء الذين حملوا العبء فى وزارة الانتخابات ثم لم يشتركوا فى الوزارة الجديدة ، قد برموا بطريقة إقصائهم عن الوزارة . ولم يكن برمهم راجعاً إلى حرصهم على المنصب الوزارى ، بل إلى معنى لم تسغه نفوسهم . كان عبد العزيز فهمى (باشا) غير راغب فى الاشتراك فى وزارة الانتخابات لولا أن ألح عليه محمد محمود (باشا) ولطفى السيد (باشا) وإسماعيل صدقى (باشا) إلحاحاً اضطره للنزول على إرادة هؤلاء الأصدقاء . فلما لم يشترك فى الوزارة الجديدة ، أظهر لى غضبه من هذا التصرف الذى تم بغير مشاورته فيه ، قائلا : إن الرجال ليسوا قطعاً فى رقعة الشطرنج يلعب بها اللاعب ، ثم عاد باللائمة على نفسه أن نزل أول الأمر على إلحاح أصدقائه وقبل الاشتراك فى الوزارة . ولعل آخرين كانوا أشد برماً من عبد العزيز (باشا) ، وإن لم يحدثنى أحد منهم مثل حديثه .

ولعلهم أفضوا بما فى نفوسهم إلى غيرى ، أم لعلهم آثروا السكوت ، فالدنيا دول والأيام قُلَّب .

ذهبت إلى مكتبى فى وزارة المعارف فأقبل علىّ وكيل الوزارة محمد حسن العشماوى (بك) ، ومعه كبار رجال المعارف ، ثم تبعهم أفواج الموظفين فيها مهنئين . وقبيل انصرافى جاءنى محمود الدرويش (بك) ، السكرتير العام للوزارة ، فسلم وهنأ ورجع إلى مكتبه . وهو لم يحضر مع وكيل الوزارة وكبار رجالها لما بينهم وبينه من جفوة ، سببها أنه عين فى هذا المنصب الكبير ولم يكن من رجال التعليم .

وفى الغد جاءنى وكيل الوزارة ومعه مذكرة بنظام العمل بالديوان وبأقسام الوزارة واختصاص كل قسم منها ، ثم سألنى : أأريد أن أبدل رجال مكتب الوزير بأشخاص لى بهم ثقة خاصة ؟ وأجبته بأننى حريص على بقاء موظفى المكتب كما هم خلا سكرتير الوزير الخاص . فقد طلبت تعيين الأستاذ سيد نوفل ، وكنت قد ندبته من جامعة فؤاد الأول فصحبنى فى الحملة الانتخابية من بدايتها إلى منتهاها ، ليتولى منصب السكرتير الخاص . أما سائر موظفى مكتب الوزير فتركتهم لم أبدل منهم أحداً ، وإن لم أكن أعرف منهم أحداً .

وقد رغب إلى بعض أصدقائى فى أن أنقل إلى المكتب أشخاصاً بذواتهم فاعتذرت ولم أفعل . ذلك بأننى كنت ولا أزال أرى أن الموظف يجب أن يكون مطمئناً إلى مركزه ما أحسن القيام بعمله فيه ، وأن الوزير لا يتولى عملاً خاصاً يحتاج إلى من يكون فيه موضع سره ، بل يتولى عملاً عاماً هو توجيه سياسة الدولة فى الوزارة التى يتولاها ، فكل موظف مخلص لعمله ، لا لشخص وزير بذاته ، يستطيع أن يعاون فى هذا العمل العام . وقدرة الموظف وكفايته ، لا تعلقه بشخص الوزير ، يجب أن تكون المقياس والمؤهل لبقائه فى العمل الذى يقوم به .

كنت أعلم يومئذ ، كما أعلم اليوم ، أن هذه النظرية تخالف فى أساسها ما يجرى عليه العمل فى دواوين الحكم بمصر . فالوزير يحرص على أن يحاط فى مكتبه برجال يثق هو بإخلاصهم لشخصه أولاً وبالذات . ويرجع سبب الخلاف فى هذا الأمر ، بينى وبين الكثيرين غيرى ممن يتولون الوزارة ، إلى خلاف أكثر عمقاً وأجل خطراً لأنه يتعلق باختصاص الوزير نفسه . يرى غيرى أن الوزير هو الرئيس المباشر لموظفى ديوانه ، وأن شئون هؤلاء الموظفين جميعاً فى تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وفصلهم ، هى من شئونه الخاصة ، يتولاها وينفذها وفق إرادته ، فهو الذى ينظر ويفصل فيما جل ودق من شئون هؤلاء الموظفين . وهذا الأمر يحتاج إلى تحريات وإلى طمأنينة شخصية ، ولا يستطيع الوزير منفرداً أن يتولاه بنفسه ، فلا بد له من أعوان يكونون موضع ثقته يقومون بالتحريات ويبلغونها إليه ، ويدخلون إلى

نفسه الطمأنينة إلى أن كل شيء يجرى فى حدود ما يرسمه . وهذا كله تكتنفه أسرار إن لم يقف الوزير عليها من أهل ثقته تعرض للخطأ وللنقد ؛ ولا منجاة له من الخطأ ومن النقد إلا أن يحيط نفسه بسياج حصين من رجال سرهم سره ، وعلانيتهم علانيته ، وميولهم ميوله ، وأهواؤهم أهواؤه .

ذلك رأى الكثيرين ممن يتولون الوزارة . أما أنا فأرى غير هذا الرأى . أرى أن الوزير ليس هو الرئيس المباشر لموظفى وزارته ، بل هو الرئيس الأعلى لهؤلاء الموظفين ؛ يرسم لهم السياسة التى يرى أن تسير عليها الوزارة ، ويطالبهم بتنفيذها . وقدرته على رسم هذه السياسة ، واطمئنانه إلى حسن تنفيذها ، يستندان إلى عنصرين أساسيين . أولهما آراؤه الخاصة ، وثانيهما صدق المشورة التى يبديها هؤلاء الموظفون فى تصوير هذه السياسة التى يريد الوزير تنفيذها . أما والسياسة التى يراد تنفيذها ليست هوى خاصاً للوزير ، ولكنها مصلحة عامة للشعب كله ، فإخلاص الموظفين لعملهم وكفايتهم فيه يكفلان تطبيق السياسة التى يريد الوزير تطبيقها على خير وجه . أما أن يعين حاجب هنا أو هناك ، ومدرس هنا أو هناك ، وأما أن ينقل موظف من بلد إلى بلد ، فهذه جزئيات يتولاها المختصون من رجال الوزارة ، وموقف الوزير منها لا يتعدى الإشراف على عدالتها وتحريها المصلحة العامة ، مصلحة العمل ، مع التوفيق بين هذه المصلحة وطمأنينة الموظف بقدر الإمكان .

هذا رأى أؤمن به وأراه من البديهيات . وقد أدت تجارب السنوات الأخيرة فى مصر ، وما نتج عنها من آثار ، إلى ازدياد هذا الإيمان قوة وثباتاً فى نفسى . فقد درجت بعض الوزارات على أن تختص جماعة معينة من الموظفين بعطفها ، وعلى الطفرة بهم عن طريق الاستثناء إلى مراكز كبرى ، وإلى تعيين رجال يعملون فى المهن الحرة فى مثل هذه المراكز على حساب من يستحقونها من الموظفين الذين قضوا سنوات طويلة يعملون بإخلاص ويتطلعون إلى هذه المراكز الكبيرة على أنها بعض حقهم . وقد نجم عن هذه السياسة اضطراب فى الإدارة ، وبرم من جانب الموظفين الذين رأوا أنهم غبنوا بغير حق ، كما نجم عنها أن فشا الملق والزلفى للكبراء ولرجال السياسة الحزبيين ، وأن أصبح الاعتزاز بالكفاية لذاتها أمراً غير مرغوب فيه . ثم أدى ذلك كله إلى اعتزال عدد غير قليل من الكفاة مناصب الدولة ، وإيثارهم العمل بالشركات التى تقدر إنتاج العامل فيها دون نظر لأى اعتبار آخر ، فخسرت الأداة الحكومية بهذا الاعتزال خسارة محسوسة ، كما أن ما نشأ من الملق والزلفى جعل موظفين كثيرين يتظاهرون بالحزبية ويرون فى تظاهرهم هذا وسيلة للتقدم والرقى . وحزبية الموظفين لا شك مفسدة للعمل ، ولهذا قررت القوانين فى الدول كلها ألا يشتغل الموظفون عملياً بالسياسة ،

وإن لم تحرم أحداً منهم بطبيعة الحال من أن يكون له فى الشئون العامة رأى ينتخب على هداه أعضاء البرلمان ، من غير أن يتظاهر به أو يكون له أى أثر فى عمله الحكومى .

وهذا الذى دلت عليه التجارب هو الذى أقنعنى ، وأقنع كثيرين ، بضرورة إنشاء مجلس للدولة على غرار مجلس الدولة الفرنسى ؛ ينصف الموظف إذا تخطاه المسئولون فى ترقيته وقدموا عليه غيره .

لم يقف إيمانى بهذا الرأى عند الوزير وحدود اختصاصه ، بل تعداه إلى نظام العمل فى فروع الوزارة المختلفة . لقد ألف الناس عندنا تركيز المسئولية فى شخص الوزير ، ومن بعده فى شخص وكيل الوزارة . فأما من عداهما فلا يعدو اختصاصهم المشورة أو الطلب . فإذا أريد تعيين فراش فى مدرسة أو حاجب فى محكمة ، أو إصلاح شباك فى إدارة ، أو ما يشبه ذلك وما هو أتفه منه – وجب التوجه بالطلب إلى الوزارة ، لينتقل الورق من موظف إلى موظف ومن إدارة إلى إدارة ، ثم لا يكون التنفيذ إلا بعد أن يقر الوزير الطلب حين يصل إليه بعد أسابيع بل شهور . ولم يكن ذلك مقصوراً على وزارة المعارف بل كان ولا يزال جارياً فى أكثر الوزارات إن لم أقل فى الوزارات كلها . وأنا أمقت بطبعى هذا التركيز لأنه يتنافى من ناحية مع مبدأ تقسيم العمل ، وهو مبدأ ثبت صلاحه فى كل الأعمال ، ويتنافى من ناحية أخرى مع كرامة الموظف إذ يسلبه كل مسئولية ويجعله مجرد أداة طيعة لا تعرف المسئولية ولا تحملها . لهذا بدأت أفكر فى نظام لا مركزى يتقرر فى وزارة المعارف . ووجدت من العشماوى (بك) وكيل الوزارة ، شريكاً مقتنعاً برأيى ، فطلبت إليه أن يصور هذا النظام فى قرار وزارى أصدره .

ولقد سافرت بعد قليل من ذلك إلى أسوان ، فرأيت فيها ما زادنى اقتناعاً بنظرية اللامركزية وحرصاً على تنفيذها . زرت هناك مدرسة أسوان الصناعية ، فلما دخلت إلى بهو الأفران حيث تصهر المعادن ألفيت حرارة مرتفعة إلى حد لا يكاد يطاق . وقلت يومئذ لناظر المدرسة : أنتم مدرسة صناعية فكيف لا يكون هنا مراوح كهربائية تلطف الحرارة ليزداد إنتاج الأساتذة وانتباه التلاميذ . وأجابنى : إن عندنا هذه المراوح لكنها معطلة . ومنذ ستة أشهر أخطرت الوزارة بالأمر ، وطلبت إليها اعتماد ستة جنيهات لإصلاحها ، لكن رد الوزارة لم يصلنى بعد . فابتسمت ، وقلت : ادفع يا أخى هذه الجنيهات الستة من جيبك حتى يأتيك رد الوزارة . فهى لا شك ستوافق على هذا الإصلاح . فأجابنى : لا أستطيع أن أفعل ، فلو فعلت لارتكبت مخالفة أعاقب عليها .

عند ذلك أيقنت أن نظام التركيز لكل سلطة فى الوزارة له من المضار ما لا يمكن الصبر عليه أو احتماله ، وما لا يقاس إلى جانبه أى ضرر ينشأ عن تجاوز حدود المسئولية من مثل هذا الناظر ، وبخاصة إذا عرف أن الإشراف عليه دقيق وأنه يعاقب إذا أساء استعمال سلطته ، ويثاب إذا أحسن استعمالها .

وبعد أيام من حديثنا فى موضوع المركزية ، عرض علىّ العشماوى (بك) مشروعاً بتقسيم بلاد الدولة إلى مناطق تعليمية يرأس كل واحدة منها مراقب منطقة يكون له اختصاص معين يعمل فى حدوده من غير أن يرجع للوزارة ، وسألنى عما إذا كنت أرى عرض هذا النظام على مجلس الوزراء لإقراره كفالة لاستقراره فى المستقبل ، فلا يعصف به وزير يأتى من بعدى إذا أنا أصدرته بقرار وزارى . وخالفت وكيل الوزارة فى رأيه هذا ، لأننى خشيت إن أنا عرضت الأمر على مجلس الوزراء أن يرى زملائى الوزراء غير رأيى فيرفضوا المشروع أو يرجئوه ، وأنا مقتنع بضرورة تنفيذه أشد الاقتناع .

على أنى إن تلافيت ما قد يحدث من معارضة بعض الوزراء لم أنج من معارضة ، ولو خفية من كبار الموظفين فى وزارة المعارف نفسها . وتلك كانت معارضة طبيعية . فقد كان مراقب التعليم الابتدائى يشعر بأن نظام اللامركزية يجعل سلطانه فى المدارس الابتدائية يتقلص ، بعد أن كان يتصرف فى كل شئونها فلا يرد وكيل الوزارة ، ولا يرد الوزير من تصرفاته إلا القليل . وكان طبيعياً أن يقوم مثل هذا الشعور بنفس مراقب التعليم الثانوى ، ومراقب التعليم الصناعى ، وغيرهم من مراقبى التعليم ومن كبار الموظفين فى الوزارة . فمشروع المناطق سيسلب كل واحد من هؤلاء ما يعطى لمراقب المنطقة من اختصاص ، وسيسلخ منهم من السلطان بقدر ما يسلبهم من الاختصاص . ولا شىء يدعو الإنسان للمقاومة ما يدعوه الحرمان من سلطان ألف التمتع به .

وقد شعرت ببوادر هذه المقاومة فى أحاديث أولئك الموظفين الكبار معى . وهم لم يكونوا يقاومون الفكرة فى ذاتها ، لأنهم كانوا يعلمون أن الفكرة متمكنة من نفسى ومن نفس وكيل الوزارة كل التمكن . لكنهم اتخذوا لمقاومتها وسيلة أخرى . قالوا : إن موظفى الوزارة الذين يمكن أن يعهد إليهم بتنفيذ هذا المشروع لم يألفوا حمل المسئولية ، فإذا حملوها اضطربوا ، وكان أغلب الظن أن يسيئوا استعمالها وهم لذلك يرون أن فكرة اللامركزية سابقة لأوانها .

وابتسمت فيما بينى وبين نفسى ، وذكرت حديثاً أفضى إلى به لطفى السيد (باشا) حين كان وزيراً للمعارف فى سنة ١٩٢٨ . ذلك أن وزير المعارف الذى سبقه جمع كبار

رجال التعليم فى الوزارة ، وطلب إليهم إبداء الرأى فيما إذا كان الامتحان الملحق مفيداًللتعليم أو ضاراً به . وكان هؤلاء الكبراء من رجال التعليم يعلمون أن الوزير يرى ضرورة الامتحان الملحق لاعتبارات حزبية ، ولذا وضعوا مذكرة ضافية وقعوها جميعهم ، تؤيد بحجج وأسانيد مختلفة أن الامتحان الملحق ضرورة لا يستقيم التعليم إلا بها . وبعد أسابيع من ذلك تغيرت الوزارة وتولى لطفى (باشا) وزارة المعارف وكان رأيه على خلاف رأى سلفه ، فجمع هؤلاء الكبار من رجال التعليم أنفسهم وعرض عليهم الموضوع من جديد فوضعوا مذكرة وقعوها جميعاً تؤيد بحجج وأسانيد مختلفة أن الامتحان الملحق ضار بالتعليم أبلغ الضرر ، وأنه يهبط بمستوى التحصيل العلمى هبوطاً فاحشاً .

لم أفض بهذا الذى حدثنى به لطفى (باشا) إلى رجال الوزارة الذين بدت منهم بوادر المقاومة لمشروع المناطق التعليمية ، ولم أقل لهم إن الذين وضعوا القرارين المتناقضين عن الامتحان الملحق إنما وضعوهما لأنهم لم يتعودوا حمل المسئولية ، بل تعودوا مجاراة الوزير القائم فى رأيه ، والمسارعة إلى إجابة رغباته ، لأنه كان الحاكم المطلق فى الوزارة ، والحكم المطلق يسلب ويقتل الرأى الحر ؛ بل قلت لهم : إن أول واجب على رجال التعليم أن يعلموا الناشئة حمل المسئولية ، فإذا لم يتعودوا هم حمل المسئولية عجزوا عن تعليم غيرهم حملها ، لأن فاقد الشىء لا يعطيه . ونظام المناطق وما يترتب عليه يؤدى إلى أن يتعود رجال التعليم جميعاً حمل المسئولية . وإذ كان رجال التعليم هؤلاء قد ألفوا مجاراة الوزير ، فقد أقروا ما قلت ، وإن بقى فى نفوسهم المضض لأنهم سيحرمون سلطاناً ألفوا التمتع به .

ورأيت بمشورة وكيل الوزارة أن لابد من تعويض هؤلاء الموظفين الكبار عما سيحرمونه من سلطان واختصاص ، وذلك برفع لقبهم من مراقب إلى مراقب عام إرضاء لكبريائهم ، وبتكليفهم دراسة المشاكل التعليمية الكثيرة التى تؤهلهم تجاربهم لدراستها ، ثم كانت تحول مسئوليتهم الإدارية التى ستنقل إلى مراقبى المناطق دون التفكير فيها . بذلك يؤدون عملاً منتجاً ، ويكون لرأيهم قيمة عند بحث ما يحتاج النظام التعليمى لبحثه . فهذا النظام يكاد يكون اليوم صورة مما كان عليه منذ عشرات السنين ، فيما خلا ما أدخله عليه بعض الوزراء من تطور نافع ولكنه بطىء الأثر .

ولم أرد أن أجعل ما نقل من اختصاص المراقبين العامين لمراقبى المناطق وحدهم ، بل حرصت على توزيعه بين مراقبى المناطق ونظار المدارس – فلم أكن أسيغ أن يلجأ ناظر مدرسة فى تعيين فراش لمكتبه أو لمدرسته إلى مراقب المنطقة . ولم أكن أسيغ أن يلجأ ناظر المدرسة

فى إصلاح باب أو شباك أو مروحة ، إصلاحاً لا يتكلف بضعة قروش أو مبلغاً يقل عن جنيه أو جنيهين إلى مراقب المنطقة . وما كنت لأتهم نظار المدارس جميعاً بأنهم يتلاعبون فى مثل هذه الأمور التافهة وهم يعلمون أن الرقابة عليهم قائمة ؛ فإذا منحوا هذا الاختصاص وحملوا مسئوليته بث ذلك فى حياة التعليم روحاً جديدة ينتقل أثرها من النظار إلى الأساتذة وإلى التلاميذ ، ويعودهم حمل المسئولية مما لم يتعودوه من قبل .

وبعد زمن اقتضاه وضع مشروعات القرارات الوزارية لهذا الإصلاح الأساسى ، أصدرتها . وبدأ المختصون ينفذونها ، ثم استغرق تنفيذها زمناً أطول . ذلك بأنه لم يكن لى بالوزارة رجال أختصهم بعطفى ، ولم يكن من رأيى فى أى أمر أتولاه أن أُسدِّد عملاً إلا لمن يستحقه بصرف النظر عن كل اعتبار . لهذا لم يكن بد من اختيار رجال يؤمنون بهذا الإصلاح الجديد ويحرصون على حسن تنفيذه ، ولم يكن بد مع ذلك من مراعاة الأقدمية بين رجال الوزارة قدر المستطاع . ثم لم يكن بد أخيراً من أن يمتاز هؤلاء الرجال فى كفايتهم امتيازاً يبرز ما فى المشروع من مزايا إبرازاً يكفل ثباته واستقراره .

ولم يكن اختيار الرجال كل شىء فى التنفيذ ، بل اقتضى الأمر اختيار الأماكن الصالحة لكل منطقة تعليمية فى المدينة التى تقرر إنشاء المنطقة فيها . ولم يكن وجود الأماكن الصالحة يسيراً دائماً . ولم يكن بناء أماكن جديدة أكثر يسراً ، لأنه يستغرق وقتاً ويستنفد مالا يحتاج الحصول عليه إلى موافقة مجلس الوزراء ، ثم إلى موافقة البرلمان . وقد كنت حريصاً على أن يستقر المشروع بالفعل وأن يصبح حقيقة واقعة من غير التجاء إلى مجلس الوزراء أو إلى البرلمان ، فإذا انقضت سنة وسنة أخرى ، ثم دخلت اعتماداته الميزانية بعد أن ألف الناس الحديث عنه وأقروا مزاياه ، كان يسيراً بعد ذلك أن يقر مجلس الوزراء وأن يقر البرلمان ما يطلب منهما لتعزيزه وتقويته .

* * *

وعلى ذكر مجلس الوزراء والبرلمان وعرض مشروعات الإصلاح عليهما ، وتفضيلى تنفيذ ما يمكن تنفيذه من إصلاح قبل هذا العرض ، لتشهد نتيجة التنفيذ بصلاح العمل وضرورة الإنفاق فى سبيله – أذكر ما لاحظت من أن وزارة المعارف كانت تنفق فى تلك السنة ، سنة ١٩٣٨ ، مائة ألف وسبعة آلاف من الجنيهات إيجاراً للأماكن التى تأوى الكثير من مدارسها الابتدائية والثانوية والفنية ؛ وكان الكثير من هذه الأماكن غير صالح صحياً أو فنياً للغرض الذى إستؤجر من أجله . ولو اعتبر مبلغ مائة الألف وسبعة آلاف فائدة لرأس

مال قدره أربعة ملايين من الجنيهات ، وتكلفت الدولة بتقديم الأراضى اللازمة للبناء ، لاستطاعت الوزارة أن تقيم مبانى أكثر عدداً من المبانى المستأجَرة ، وأن تقيمها صالحة من الناحيتين الصحية والفنية للأغراض التى تنشأ من أجلها . لاحظت ذلك ، وأفضيت بملاحظتى إلى بعض الأصدقاء ، فأقرونى على رأيى على شريطة ألا تتولى مصلحة المبانى الأميرية الأمر ، وأن يتولاه مقاولون تشرف وزارة المعارف نفسها على عملهم ، حتى يتم فى الوقت المناسب وعلى الوجه الصالح . وزاد بعض هؤلاء الأصدقاء أنه يستطيع أن يجد الوسيلة للحصول على هذه الملايين الأربعة من طريق القرض ؛ وأكد أن المقاولين الذين يتقدمون بمناقصاتهم لهذا العمل سينهضون بالعبء على خير وجه ، وبذلك يتم الإصلاح الذى أريده لفائدة التعليم ولفائدة البلاد .

ولم أكن أستطيع تنفيذ هذا العمل بقرارات وزارية ، كما نفذت مشروع المناطق ، بل كان لابد لى قبل البدء فيه من أن ألجأ إلى مجلس الوزراء وإلى البرلمان . وأردت أن أبدأ الخطوة الأولى فأكسب تأييد رئيس الوزراء ، فأفضيت بالأمر إلى محمد محمود (باشا) فاستحسن الفكرة وأقر مبدأها ، لكنه لم يوافق مع ذلك على المضى فيها بسبب وقفت أمامه عاجزاً عن كل مناقشة . قال : « إن ما تريد أن تقوم به حسن ونافع لا ريب . ولكن اسمع رأيى وتجربتى . إن خصومنا لن ينظروا إلى الموضوع من ناحية فائدته ، بل سيقولون إنك اندفعت إلى التفكير فيه بتأثير جماعة من المقاولين ذوى المصلحة فى دفعك إليه ، وقد تتهم باطلا بأن لك فى تنفيذه مصلحة مادية . فأنصحك نصيحة صديق يحبك أن تترك هذا الموضوع وألا تفكر فيه » .

وقفت عاجزاً عن كل مناقشة إزاء هذا الاعتراض . فلا شىء يزعجنى ماتزعجنى الشبهة وإن كانت ظاهرة البطلان . وإذا كان محمد (باشا) يخشى أن تقوم مثل هذه الشبهة ، وهو صديق لا ريب فى محبته لى وحرصه على نجاحى فى الوزارة ، فما عسى يتصيده خصوم الوزارة لاتهام أحد أعضائها فى مقاصده ، بل فى نزاهته . . لذلك انصرفت عن التفكير فى عرض الأمر على مجلس الوزراء ، مخافة أن يثير عرضه هذه الشبهات ، فإذا رفضه المجلس كان الرفض خذلاناً لفكرة أؤمن أنا بصوابها كل الإيمان .

ولو أننى وجدت من رئيس الوزراء معززاً للفكرة مشجعاً عليها ، مؤيداً لها إذا قدمتها إلى مجلس الوزراء ، لزالت خشيتى مما قد يثور من الشبهات . فإن المجلس سيضع يومئذ من الشروط للقيام بهذا العمل الجليل ما يدرأ كل شبهة . وموافقة مجلس الوزراء عليه ستنقل تبعته من عاتقى إلى عاتق المجلس كله ، وبخاصة لأن وزير المعارف لم يكن وحده

ليتولى التنفيذ وإن أشرف على المنفذين فى جملة العمل وفى تفاصيله .

كانت مبانى المدارس الإلزامية والمدارس الأولية فى القاهرة شر ما رأيت ، وكان يخيل إلى الداخل فى بعضها أنها مأوى الجراثيم والأمراض جميعاً . وكان فى عزمى ، لو أن فكرة البناء لقيت قبولاً ، أن أبدأ بتنفيذها فى المدارس الأولية والإلزامية .

كانت مبانى تلك المدارس غير صالحة ، مما يدل على أن اختيارها لم تراع فيه الدقة . وقد يرجع ذلك إلى الرغبة فى نشر التعليم على أوسع نطاق . مع هذا كان انتشار التعليم الإلزامى بطيئاً كل البطء . فقد بدئ بهذا التعليم نفاذاً للدستور من سنة ١٩٢٥ ، ثم لم يبلغ عدد الذين جرى عليهم الإلزام إلى سنة ١٩٣٨ ربع الأولاد والبنات الذين يقضى قانون الإلزام بتعليمهم . بل لقد بقيت مناطق كثيرة من بلاد الدولة معفاة من الخضوع لقانون الإلزام لعدم توافر الأماكن ، أو لعدم توافر المعلمين ، أو لأن البيئة لم تكن تسيغ هذا الإلزام الذى نص عليه الدستور وصدر بتنظيمه القانون . ولو أننا جرينا على هذا السنن لما استطعنا أن نمحو الأمية من البلاد فى أجيال متعاقبة ، وبقاء الأمية سبة فى وجه كل شعب متحضر وهى بعد عامل من عوامل التأخر والاضمحلال ، فلابد لى من مقاومتها بكل ما أستطيع من قوة .

وتحدثت فى هذا الأمر مع وكيل الوزارة ، ومع كبار الموظفين المختصين بالتعليم الأولى والإلزامى ، فأدهشنى قولهم إن ميزانية الوزارة لا تحتوى من الاعتمادات على ما يكفل المضى فى هذا التعليم إلى الغاية التى أرادها الدستور .

هذا الكلام عجيب حقاً ! أو ننفق فى الكماليات مئات الألوف بل الملايين ، ونترك ملايين من أبناء الأمة رازحين تحت عبء الجهل المطبق ؟ ! هذا أمر لا يطاق ، ولا سبيل إلى احتماله ! !

وأسرعت فقابلت رئيس الوزراء ، وكان يتولى وزارة المالية ، وتحدثت إليه فى هذا الأمر ، وأبديت له ما ساورنى من انزعاج ألا تبذل الدولة من الاعتمادات فى هذه الناحية ما يسرع بالأمة إلى المعرفة وإلى النور . ووافقنى الرجل ، وطلب إلىّ أن أوافيه الغداة بوزارة المالية . فلما ذهبت إليه ألفيته قد تحدث فى الأمر إلى رجال الوزارة الفنيين ، ولذلك ابتدرنى بقوله : كنت أرى يا هيكل أن أعاونك فى موضوع التعليم الإلزامى بمائة ألف جنيه . لكن الميزانية لا تحتمل هذا المبلغ . وقد بحث المختصون هنا ما يمكن أن نعتمده لهذا الغرض ، فأسفر بحثهم عن أن الميزانية لا تطيق اعتماداً يزيد على سبعين ألفاً . فحسبك هذا الآن . وربما استطعنا أن ندبر مبلغاً أكبر فى ميزانية العام المقبل .

عجبت مرة أخرى أن رأيت هؤلاء المختصين يقف بحثهم عند الأرقام فى مثل هذا الأمر الحيوى الهام ، ولكن عجبى لم يكن ليغير الأمر الواقع .

وقد حاولت أن أصل بالمبلغ إلى مائة ألف ، وأن أقنع محمد (باشا) بأن الثلاثين ألفاً التى تكمل مائة الألف لن ترهق الميزانية . ودعا رئيس الوزراء رجال المالية كرة أخرى فأصروا على أنهم اقتصدوا هذه السبعين ألفاً من أبواب كثيرة . وأنهم عاجزون كل العجز على أن يزيدوها . فاضطررت آخر الأمر إلى قبول ما سمحوا به وقلت فى نفسى : إذا استطاع المختصون فى وزارة المعارف أن يحسنوا الاستفادة بهذه الآلاف السبعين استطعنا أن نقنع المالية باعتماد ضعفها أو أضعافها فى العام المقبل .

وأفضيت بهذا الذى دار فى نفسى إلى رجال وزارة المعارف لعلهم يقدرون صعوبة الحصول على المال ، وأن الوسيلة المنتجة للظفر به هى اقتناع الرأى العام واقتناع مجلس الوزراء والبرلمان بالفائدة التى تعود على الأمة من أى مبلغ ينفق فى مصلحة عامة .

على أن الصحف ما كادت تنشر نبأ الاعتماد الجديد للتعليم الإلزامى ، حتى قامت حركة بين رجال هذا التعليم يريدون بها ما يسمونه (إنصافهم) ؛ أى تحسين حالهم بزيادة مرتباتهم . وبدأت وفودهم تحضر إلى الوزارة ترفع شكواها . وكنت أقابل بعضها فأسمع من خطبهم فى تصوير حالهم المادى ما يثير الألم فى نفسى . ولكن ماذا عساى أستطيع أن أصنع ؟ إنهم يزيدون على خمسة وعشرين ألفاً ، فلو أننى وزعت السبعين ألفاً من الجنيهات عليهم لما أصاب الواحد منهم فى العام ثلاثة جنيهات . ولما أصابه فى الشهر خمسة وعشرون قرشاً . ثم لو أننى فعلت لعدوت الغرض الذى من أجله حصلت على هذا الاعتماد من وزارة المالية . فأنا إنما حصلت عليه للتوسع فى التعليم الإلزامى ، أى لإنشاء عشرين أو ثلاثين مدرسة يتعلم فيها ألف طفل أو أكثر . وهذه هى المصلحة العامة التى توخيتها حين تحدثت إلى رئيس الوزارة فى الموضوع .

قلت هذا الكلام إلى رؤساء الحركة من رجال التعليم الإلزامى فسكتوا ولم يظهروا من الاقتناع به ما يزيد فى اطمئنانى إليه . لكننى رأيت أن أمضى فى إنفاق المبلغ على الوجه الذى أوضحته لرئيس الوزراء ، وأن أطلب فى نفس الوقت اعتماداً جديداً لتحسين حال هؤلاء الذين يطلبون الإنصاف . وهم وحظهم من بعد . فمن يومئذ كانت الوزارة تخشى إن هى بدأت فيما يسمونه إنصاف الطوائف ضاقت الميزانية عن إمدادها بما تريد فلم تستطع أن تنصف

من تريد إنصافهم . وذلك ما دلت عليه الأحوال من بعد . فالإنصاف حلقة مفرغة إذا انزلقت الحكومة إليها لم تستطع الوقوف أبداً .

ويجب أن أعترف بأنني لم أكن أقدر هذه النتائج يومئذ كما قدرتها من بعد ؛ فلو أنك أردت أن ترفع مستوى الحياة فى الأمة بمعدل قرش واحد يومياً لكل فرد من أفرادها لاقتضاك ذلك عشرين مليوناً من القروش كل يوم ، أى مائتى ألف جنيه ، ثم لكانت حصيلته فى السنة خمسة وسبعين مليوناً من الجنيهات تقريباً ، وهذا مبلغ ليس من السهل تدبيره . فأما إذا أردت أن تقصر « الإنصاف » على الموظفين ، فلن يكفى قرش فى اليوم لكل منهم ، وستحتاج إلى بضع عشرات من الملايين ثم لا تكون قد أرضيت الطوائف جميعاً .

على أن اعتماد هذه السبعين ألفاً من الجنيهات أثار أمامى مشكلة أخرى أجل من مشكلة « الإنصاف » خطراً . فقد جاءتنى كبيرة الطبيبات بوزارة المعارف وكانت إنجليزية ، وقالت : بلغنى أن الوزارة تريد أن تنشئ مدارس إلزامية جديدة . ولست أعترض على ذلك بطبيعة الحال . لكننى أضع تحت نظرك تقارير التفتيش الصحى بالوزارة لتدخلها فى حسابك . فهذه التقارير كلها تشير إلى أن التعليم الإلزامى لا يكاد ينتج أية نتيجة تعليمية ، لأن الأطفال يذهبون إلى المدارس الإلزامية فى أسمالهم البالية ولم يتناول أحد منهم لقمة يسد بها رمقه لفقر ذويهم . ولا يستطيع طفل جائع ويكاد يكون عارياً أن يفهم شيئاً مما يدرسه . فإذا جاءت ساعة الظهر لم يجد طعاماً لغذائه غير كسرة من الخبز إن أقامت الحياة وأبقت على صاحبها فليس فيها ما يدعو الذهن للاستفادة من التعليم . لهذا أنصح بأن تنفق المبالغ التى تعتمد للتعليم الإلزامى لتغذية الأطفال ، فذلك أكفل بأن يكونوا يوماً رجالاً تستفيد الدولة من سواعدهم .

عرضت ما قالته كبيرة الطبيبات على المراقبة العامة للتعليم الأولى فلم تعترضه ، واعترفت بأن كثيرين من الأطفال يتركون المدارس الإلزامية ولا يكادون يعرفون القراءة والكتابة . لكنهم رأوا أن القانون هو القانون ولابد من نفاذه ، فإذا أريد تغذية الأطفال وجب الحصول على اعتماد مالى خاص لهذا الغرض .

ولم أر بداً من الموافقة على رأيهم وتخصيص السبعين ألفاً من الجنيهات لإنشاء مدارس إلزامية جديدة ، وبحث مسألة التغذية الواجبة للأطفال الذين يذهبون إلى هذه المدارس وعرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء ؛ وحسبى فى هذه الآونة أن تخطيت مشكلة « إنصاف » الإلزاميين بإحالتها إلى وزارة المالية .

أحلت أمر الإلزاميين إلى وزارة المالية وهم وشأنهم هناك مع اللجنة المالية ومع غيرها من الهيئات المختصة بالنظر فى مثل هذه الشئون .

أما مسألة تغذية الأطفال وما قالته عنها كبيرة الطبيبات فرأيتها تستحق عناية خاصة . لذلك ألفت لجنة من الأطباء ومن رجال الوزارة لبحث هذا الموضوع وتوليت رياسة اللجنة بنفسى . وكانت العقبة التى واجهتها هى بعينها العقبة التى أشار إليها الإلزاميون : المال . فالذين يذهبون إلى المدارس الإلزامية يزيدون على المليونين . فإذا كانت تغذية الطفل تتكلف قرشاً واحداً فى اليوم ، أى ثلاثة جنيهات ونصف فى العام ، وجب تدبير سبعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات سنوياً لهذا الغرض . فإذا زاد عدد التلاميذ على توالى السنين زاد هذا الاعتماد بما يكاد يعجز الميزانية . ماذا نصنع إذن ؟ لم نستطع يومئذ التغلب على المشكلة ، وهى لا تزال قائمة إلى اليوم .

لقيت مشكلة المعلمين الإلزاميين من بعد عناية بعض الوزارات إلى حد أرضاهم . على أن ما سمعته من خطب وفودهم التى قابلتنى أثار أمامى مسألة كنت حريصاً على مواجهتها منذ وليت وزارة المعارف . فهؤلاء الإلزاميون أكثرهم شبان حفظوا القرآن عن ظهر قلب فاستقام لسانهم فأجادوا التعبير باللغة الفصحى حديثاً وخطابة ، وإن لم تسعفهم ظروف حياتهم بحظ كبير من الثقافة العامة . وقد لاحظت فى أثناء حياتى الصحفية أن الشبان المتخرجين فى كلية الحقوق وفى غيرها من الكليات – خلا الموهوبين ومن تخصصوا فى اللغة العربية – ضعاف أيما ضعف فى هذه اللغة . أما وهى لغة البلاد ، فالواجب الأول على وزارة المعارف أن تبذل من العناية ما يكفل استقامة اللسان لكل ناطق بها ، ثم يكفل قدرته على التعبير كتابة عما يريد بلغة سليمة قدر المستطاع .

لاحظت ضعف الشبان فى اللغة العربية حين كنت رئيساً لتحرير « السياسة » . فقد أردت يومئذ أن أجدد فى الحياة الصحفية فأدخلت فيها عناصر من الحاصلين على الشهادات الجامعية من كلية الحقوق ، ومن كلية التجارة ، فراعنى أن وجدت أكثرهم لا يستطيعون أن يصوغوا خبراً فى بضعة أسطر صياغة مقبولة . أليس من واجبى وقد توليت وزارة المعارف وأصبحت المسئول عن تربية النشء وتعليمه ، أن أسد ما لاحظت من نقص فى هذا الشأن ؟ !

ولقد كان إيمانى بما علىَّ من واجب نحو لغتنا القومية أقوى من أن يزعزعه أى اعتبار . فاللغة من مقومات حياة الأمة . وإتقان اللغة القومية أساس من أجل أسس التقدم .

فإذا استطعت أن أضع حجراً متيناً فى هذا الأساس أديت لقومى واجباً يجعلنى مستريح الضمير أن وليت وزارة التعليم ، فنهضت فيها نهضة كان واجباً بدؤها من عشرات السنين .

وأخذت أفكر فى سبب ضعف شبابنا فى اللغة العربية . إن الجو المحيط بهم أكثر مواتاة لإتقان هذه اللغة من الجو الذى كان يحيط بنا حين كنا تلاميذ بالمدارس الابتدائية والثانوية ، فهم يدرسون اليوم كل العلوم ، فيما خلا اللغة الأجنبية ، باللغة العربية . وكنا نحن ندرس جميع العلوم ، خلا اللغة العربية ، بالإنجليزية فى المدارس الثانوية ، وكنا ندرس التاريخ والجغرافيا بالإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية . ولابد أن يكون أبناء الجيل الحاضر أكثر شعوراً بالمسئولية الملقاة عليهم فى النهوض بوطنهم . فالحكومة حكومتهم ، تسيطر على سياسة بلادهم الداخلية والخارجية . أما نحن فكان الجليل من أمورنا فى يد الإنجليز ، وكنا لا نطمع فى تسيير سياستنا . فكيف وهذه هى الحال يكون أبناء الجيل الحاضر ضعافاً فى اللغة العربية ؟ ! وما هى الوسيلة لمقاومة هذا الضعف وإنهاض اللغة فى المدارس على نحو يكفل لبلادنا الوثبة السريعة القوية فى حياتها العقلية والعلمية والفنية ، وما يجر ذلك إليه من وثبة فى مرافقها جميعاً ؟

وتبادلت الرأى فى الأمر مع وكيل الوزارة ، فوجدته مقتنعاً بأن السبب فى الضعف مرجعه إلى أساتذة اللغة العربية أنفسهم . صحيح أنهم كأساتذتنا يتخرجون فى دار العلوم . ولكن شهادة المعاهد الدينية التى يدخلون بها دار العلوم اليوم أقل فى القيمة العلمية من الشهادة التى كان يدخل بها أسلافهم ، ولذلك يفيد أبناء اليوم من دار العلوم أقل مما كان يفيد هؤلاء الأسلاف . فإذا أريد إصلاح هذه الحال وجب أن ترجع وزارة المعارف إلى تجربة قامت بها من قبل وصادفت نجاحاً . ذلك أن تنشئ مدرسة ثانوية لدار العلوم يؤخذ طلابها من المعاهد الدينية ، ثم يتعلمون فيها أربع سنوات أو خمساً قبل أن يلتحقوا بدار العلوم . عند ذلك تطمئن وزارة المعارف إلى مدرسى اللغة العربية ، وتستطيع أن تنهض بهذه اللغة الكريمة النهضة اللائقة بها .

واقتنعت بفكرة العشماوى (بك) وطلبت إليه أن يضع النظام الصالح لثانوية دار العلوم كى أصدره بقرار وزارى ، ومن غير أن أحتاج للرجوع إلى مجلس الوزراء . وأعد العشماوى (بك) نظام هذه المدرسة والقرار الوزارى الذى يقرره ، ووقعت أنا القرار .

وإننى لجالس يوماً إلى مكتبى فى مصيف الوزارة ببولكلى برمل الإسكندرية إذ دخل عندى الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر السيخ محمد مصطفى المراغى . وتبادلنا التحية وشربنا

القهوة ، وتناول حديثنا بعض موضوعات عامة ، ثم قال الشيخ : جئت أطلب إليك أن ترجئ تنفيذ قرارك بإنشاء تجهيزية دار العلوم إلى أن يحضر محمد محمود (باشا) من أوربا لعله يجد حلاً لما بين هذا القرار وقانون الأزهر من تعارض . وكنت أجل الشيخ وأقدر له تقديمه البارع لكتابى « حياة محمد » ، فلم أجد بدًّا من قبول طلبه ، وبخاصة لأن محمد (باشا) سيعود بعد أسبوعين . فلا ضرر من تأخير القرار الذى أصدرته هذين الأسبوعين .

واستأذن الشيخ وانصرف . وبعد دقائق تحدث إلىّ بالتليفون رئيس الوزراء بالنيابة عبد الفتاح يحيى (باشا) وطلب إلى أن أرجئ تنفيذ القرار الذى طلب إلىّ الشيخ المراغى إرجاء تنفيذه إلى أن يحضر محمد محمود (باشا) ، وأخبرنى أن الشيخ عنده فى مكتبه . قلت فى شيء من الحدة : لكن الشيخ كان عندى الآن وقد وعدته بإرجاء التنفيذ ، فما معنى تحدثه إلى دولتك فى الموضوع كرة أخرى ؟ أيظن أننى أعده ثم أخلف ، أم هو يشكونى إليك ؟ قال عبد الفتاح (باشا) : كلا ، كلا ! لا شيء من هذا ، هو أخبرنى بما دار بينك وبينه وشكرك على وعدك فأردت أن أبلغك ما حدث . وضحكت فيما بينى وبين نفسى من هذا الاستدراك اللطيف ، ووضعت السماعة وتركت الموضوع إلى أن يحضر رئيس الوزارة من أوربا .

وطلبت وكيل الوزارة وقانون الأزهر وراجعنا النصوص معاً فوجدت حجة الشيخ المراغى ترجح حجة وكيل الوزارة ، ورأيت النص وإن أريد تأويله أدنى إلى تأييد شيخ الأزهر ، وبخاصة إذا وضع الأمر موضع الاحتكام إلى محمد محمود (باشا) . لذلك اعتبرت القرار الوزارى الذى صدر وكأنه لم يكن من غير أن أتعرض له . لكننى رأيت فى قانون الأزهر نصاً بأن المتخرجين من كلياته يعينون فى وزارة المعارف . ولما كان التعيين من حق الوزير المطلق اعتزمت ألا أعين منهم أحداً بأية حال .

لم يدفعنى إلى هذا العزم قصد التحدى ، بل عرفت فى أثناء دراسة الموضوع وقبل أن أصدر فيه قراراً أن وزارة المعارف عينت من قبل بعض رجال المعاهد الدينية فى وظائف التدريس بها ، وأن هذا التعيين انتهى إلى فشل ذريع من الناحية التعليمية ومن نواح أخرى .

على أن اعتباراً أجل خطراً زادنى اقتناعاً بألا يعين وزير المعارف فى وظائف التدريس بمدارس الوزارة إلا من يطمئن هو إلى أهليتهم وكفايتهم . فمدرس اللغة القومية فى أية أمة من الأمم هو الذى يصوغ ثقافة الأمة العامة فى مناحى حياتها جميعاً . هو الذى يصقل لسان الأبناء فى لغة التفاهم والخطاب . وهو الذى ينقل المختار من آثار الماضى إلى الحاضر ،

وهو الذى يكشف عما فى هذه الآثار من معانى الجمال وصوره . فإذا لم يكن المدرس الذى يضطلع بهذه الرسالة على جانب من الكفاية والبراعة وسعة الأفق ، ومن تذوق الفن الأدبى ، لم يؤد رسالته . وإذا هو لم يحط إلى جانب ذلك بشىء من آداب الأمم الأخرى لم يؤد الرسالة على الوجه الأكمل . فالعالم فى عهدنا الحاضر قد تقاربت أجزاؤه فأصبح التفاهم السريع بين الأمم والشعوب المختلفة من ضروريات الحياة . والتفاهم لا يكون بتبادل الألفاظ التى تتألف منها عبارات بذواتها ، بل لابد له من أن يدرك المتفاهمان ما تنطوى عليه الألفاظ والعبارات من معان صقلها الزمان على أيدى الكتاب والشعراء وغيرهم من رجال الفن ، وكيف فهم الناس جميعاً هذه المعانى . معلم اللغة القومية الذى يستطيع أداء هذه الرسالة هو الذى كنت أريده ، وكنت أعتقد ألا أجده بين المتخرجين فى المعاهد الدينية ، وإننى لأجده بشىء من الصعوبة فى المتخرجين فى دار العلوم .

عاد محمد محمود (باشا) فلم أفاتحه ولم أفاتح الشيخ المراغى من جديد فى موضوع تجهيزية دار العلوم ، بل اعتبرت الأمر منتهياً . لكننى لم ألبث أن فوجئت قبيل موعد العام الدراسى بطلب من رئيس الوزراء ، بناء على طلب من شيخ الأزهر ، أن أعين حملة شهادات المعاهد الدينية العليا مدرسين للغة العربية تنفيذاً لقانون الأزهر . واعتذرت لرئيس الوزارة وبينت له أسباب اعتذارى عن عدم إجابة هذا الطلب ، وذكرت له أنى إن كنت قد عدلت عن إنشاء تجهيزية لدار العلوم مع اقتناعى بضرورتها فإنما كان عدولى إيثاراً لعدم الضجة . ورجوت رئيس الوزراء أن يقنع الشيخ الأكبر بألا يثير ثائرة لا خير لأحد فيها ، وذلك بعد أن شرحت له وجهة نظرى فى معلم اللغة العربية وفيما أريد أن أقوم به من إصلاح لمدرسة دار العلوم .

ولم أشعر أن رئيس الوزراء يخالفنى فى رأيى ، وإن لم يوافق عليه صراحة . وانقضت الأسابيع الأولى من السنة الدراسية ولم يحدث فى الجو ما ينذر بشىء ذى بال . على أن الصحف ما لبثت بعد حين أن تحدثت فى قانون الأزهر وما ينص عليه من أن شهادة المعاهد الدينية تؤهل لتدريس اللغة العربية والعلوم الدينية بالمدارس . ثم إن ضجة بدأت تزعم بأن وزير المعارف لا يريد تنفيذ هذا القانون . وأصدرت بياناً رداً على هذه الحركة صرحت فيه بأن وزير المعارف ووزارة المعارف لا تعترض تعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى المدارس الحرة فإذا أثبتت التجربة أهلية من تعين منهم على قدم المساواة مع أبناء دار العلوم لم يمنع مانع من اختيارهم من بعد مدرسين بمدارس الوزارة . وكان مقصدى الواضح من هذا

البيان أن المدارس الحرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وتتلقى معونتها المالية ، وأن كل مدرس فيها توضع عنه تقارير من قسم التفتيش ، فمن أثبتت هذه التقارير أهليته بعد سنتين أو أكثر يمضيها بالمدارس الحرة أمكن اختياره للتعليم بالوزارة .

لم يرض هذا البيان رجال الأزهر ولم يرض أبناء دار العلوم . خشى هؤلاء أن يكون خطوة تتلوها خطوة أخرى ، هى التسليم بتعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى وزارة المعارف . وحسب رجال الأزهر أنهم إذا ألحوا ثم ألحوا بلغوا مقصدهم . أما هذه الخطوة فلا ترضيهم . ولم يزعجنى ما شعرت به من عدم رضا الجانبين ، لأننى كنت قد انتهيت إلى عزم ولم أكن أقصد إلى التراجع قيد أنملة عنه .

وأضرب أبناء دار العلوم احتجاجاً على تدخل رجال المعاهد الدينية فى شئون وزارة المعارف . أضربوا مخافة انتصار رئيس الوزارة لشيخ الأزهر لما كانوا يعرفونه بين الرجلين من صلة صداقة وطيدة . وتركت أنا هذا الإضراب أياماً لم أتعرض له ، فحدثنى رئيس الوزراء فى أمره ، وطلب إلى أن أتخذ الإجراء الذى يعيد الأمر إلى نصابه حرصاً على أن تسود السكينة . ولم يكن ذلك بالأمر العسير . فقد طلبت عميد دار العلوم وأخبرته بأنه إذا لم يعد الطلبة إلى دراستهم تخليت عن قضيتهم . وعاد الطلبة وانتظمت الدراسة فى الدار . لكننا فوجئنا بعد زمن بإضراب فى الأزهر استغرق أياماً كذلك ثم قضى عليه .

تنبهت الأذهان ، بعد إضراب دار العلوم وإضراب الأزهر ، إلى أن فى الجو مسألة لها خطرها . على أن أحداً لم يتعمق الموضوع ببحثه من ناحية فكرته أو مبدئه ، بل نظر الأكثرون فى الأمر من ناحية الفائدة المادية التى تعود على الأزهر أو على دار العلوم من انتصار هذا الفريق أو ذاك . لم يثر أحد يومئذ بحثاً فى اللغة العربية والسبب الذى أدى إلى ضعف الطلاب فى تحصيلها . ولم يتناول أحد الموضوع من ناحية الجهة صاحبة الحق فى تصوير الثقافة العامة للبلاد ، أهى وزارة المعارف أم المعاهد الدينية ، ولم ينقب أحد فى الآثار المترتبة على هذا الاتجاه أو ذاك ، بل عولج الموضوع معالجة سطحية من ناحية إضراب المعاهد الدينية أو دار العلوم وأثر هذا الإضراب فى موقف الوزارة السياسى . وقد أسفت يومئذ ألا يعالج أمر ذلك مبلغ خطورته على نحو غير هذا النحو السطحى التافه . ولا أزال إلى اليوم وسأظل من بعد ، يعاودنى الأسف أن نعالج الموضوعات الخطيرة التى تتصل بحياتنا القومية العليا على هذا النحو غير الناضج !

ودعانى رئيس الوزارة يوماً وحدثنى فى الموضوع وذكر لى أنه أصبح غير مقصور على

سياسة وزارة المعارف ، بل تناول سياسة الوزارة العامة ، وأنه لذلك يرى أن لابد له من حل يتفق مع هذه السياسة العامة . وأجبت : أنا مستعد لأن أعرض الأمر على مجلس الوزراء وسأضع مذكرة فيه تكون أساساً لهذا العرض . ولم أبطئ بالفعل فى وضع هذه المذكرة ، ولم يبطئ محمد (باشا) فى تحديد جلسة لمجلس الوزراء يتناول فيها بحث الموضوع .

ضمنت مذكرتى مختلف الحجج التى دفعتنى إلى أن أتخذ من الإجراءات ما اتخذت . على أن واحدة من هذه الحجج كفت لإقناع الوزراء جميعاً بأننى على حق . تلك أن الوزير المسئول هو وحده الذى يملك التصرف فى شئون وزارته ، وليس يجوز لغيره أن يتدخل فى شئونها . ذلك نص الدستور الصريح ، وذلك ما جرى عليه العمل فى كل الأحوال . وما كان لوزير ألا يتمسك بهذه الحجة وهى تمسه فى أعمال وزارته . ولهذا أجل بحث الموضوع الذى طرح على المجلس رجاء حله خارج نطاق المجلس .

وإننى لفى غرفة الوزراء بمجلس النواب ذات مساء ، إذ أخبرنى حسين سرى (باشا) وزير الأشغال أنه هو والدكتور أحمد ماهر (باشا) وزير المالية يريدان التحدث إلى ، وأن الدكتور ماهر (باشا) ينتظرنى بوزارة المالية . وذهبنا إلى هناك فإذا هما يحدثانى فى مسألة الأزهر ودار العلوم ، ويذكران لى أن تطور المسألة يقتضى من جانبى بعض التساهل . ودهشت لهذه المفاجأة فسألتهما : أطلب إليكما محمد محمود (باشا) أن تحدثانى بمثل هذا الحديث ؟ وأقسما أنهما لم يخاطبا رئيس الوزارة فى هذا الموضوع ، ولم يخاطبهما هو فيه ، ولكنهما يريان أن شيخ الأزهر يلح ويحرك الأزهر ، وأن هذه الحركات قد تكون سيئة الأثر فى حياة الوزارة . قلت : وهل شيخ الأزهر على حق فيما يطلب ؟ قالا : كلا ! وأنت صاحب الحق فى الموضوع من أوله إلى آخره . واقترح الدكتور ماهر (باشا) أن أعين واحداً أو اثنين من خريجى المعاهد الدينية على سبيل التجربة . ورفضت هذا الاقتراح لأن معناه التراجع عن موقف يعترف الكل بأننى على حق فيه . وتراجع صاحب الحق بأية صورة من الصور خذلان للحق ذاته . وإذا كان شيخ الأزهر يعتز باعتبارات خاصة فأنا أعتز بالحق وبتمسكى به . ثم طلبت إليهما أن يبلغا رئيس الوزراء أنى على استعداد لتقديم استقالتى من الوزارة إذا رأى هو ، وهو رئيس حزبى ، أن أقدم هذه الاستقالة . وكان جواب الرجلين : إذا كنت أنت لا ترضى أن تتراجع أمام مطلب تعتقده حقًّا وتؤثر الاستقالة ، أفلا تكون استقالتك وقبولها تراجعاً من مجلس الوزراء لا يجوز لك أن تعرضه له ؟

وانتهى حديثنا فى جو أكثر صفاء من الجو الذى بدأ فيه . وكان ذلك طبيعياً بعد أن

ذكّرت زميلىّ بكل الحلول التى عرضتها ورفضها شيخ الأزهر . لقد اقترحت أن يدخل من شاء من أبناء المعاهد الدينية الامتحان النهائى لدار العلوم ، فمن نجح فيه كان له من الحق فى أن يعين بمدارس الوزارة ما لأبناء دار العلوم ، فأبى الشيخ . وقد اقترحت أن يلتحق خريجو المعاهد الدينية بمعهد التربية كما يلتحق به خريجو قسم اللغة العربية بالجامعة المصرية ، فأبى الشيخ . وقد اقترحت أن تجرى وزارة المعارف مسابقة بين خريجى دار العلوم وخريجى المعاهد الدينية يعين الفائزون فيها فى مدارس الوزارة ، فأبى الشيخ . أبى إلا أن يعين خريجو المعاهد فى مدارس الوزارة رضى الوزير أولم يرض . هذا تحكم لا يمكن قبوله . ذكّرتّ زميلىّ بهذا كله ، وعرضت عليهما تقديم استقالتى لرئيس الوزراء ، ثم ودعتهما وقد انتهى حديثنا فى جو أكثر صفاء من الجو الذى بدأ فيه :

مع ذلك لم تنته المشكلة عند هذا الحد ، وما كان لها أن تنتهى عنده . فقد كان للشيخ الأكبر المراغى يومئذ نفوذ مبسوط فى حياة الدولة كلها : فى سياستها ، فى نظامها ، فى اتجاه حكمها ؛ فلم يكن يسيراً أن يرد قوله . وكان الاتجاه يومئذ إلى تقوية المعاهد الدينية بزيادة عددها وفخامة عمارتها وبكل ما يمد من نفوذها . وكانت السلطات تعتمد على أبناء هذه المعاهد فى الحركات السياسية ، فلم يكن يسيراً أن يرد وزير المعارف تيار هذا التوسع أو أن يحمى وزارته منه . ولقد خطب الأستاذ الأكبر يوم افتتح الملك معهد أسيوط الدينى فأشار إلى مثل هذه المعانى إشارة لفتت الأنظار وتهامس فى مغزاها بعض الوزراء . أما والتيار متدفع هذا التدفع فليس من يجرؤ على صده من غير أن يعرض نفسه ليجرفه هذا التيار الثائر الفيضان . ولقد بلغ من عنف ثورته أن فكر شيخ الأزهر فى ضم دار العلوم إلى المعاهد الدينية ، حتى لا تنهض ضده حجة أو يبقى أمام وزير المعارف ملجأ غير هذه المعاهد لتدريس اللغة العربية .

لم يزعجنى هذا التيار الجارف ولم يثننى عن موقفى . ذلك بأننى أعتقد أن المبادئ السليمة منتصرة آخر الأمر لا محالة ، وأن واجب من يتولى العمل العام ألا يحيد عن هذه المبادئ السليمة لأى اعتبار . ومن المبادئ السليمة ما بنى عليه الشيخ المراغى نفسه إصلاح الأزهر حين تولى المشيخة للمرة الأولى فى سنة ١٩٢٨ . فالتعليم فى البلاد كلها يجب أن تقوم مراحله الابتدائية والثانوية على أساس واحد ، وأن تتفق برامجها فى حدود الغرض المقصود منها . فإذا انتهت المرحلة الثانوية وآن أوان التخصص اتجه كل وجهته الجامعية أو الفنية . وهذا ما فرضه قانون إصلاح المعاهد الدينية فى سنة ١٩٣٠ ، وما أريد أن يصدر التشريع به إبان

مشيخة المراغى الأولى . ولقد تمسك فضيلته بهذا الإصلاح يومئذ ، برغم كل معارضة قامت فى وجهه ، حتى اضطر أن يستقيل .

صدر قانون المعاهد فى سنة ١٩٣٠ يرعى هذا الأساس فى الإصلاح إلى حد كبير . لكن الذين تولوا تنفيذ هذا القانون لم يكونوا يؤمنون بضرورة الوحدة فى الثقافة القومية ، فزعموا أن ما أدخل من العلوم « الحديثة » فى المعاهد الدينية قد أضر بالتعليم الدينى نفسه ، ولذا عدل القانون وصدر فى سنة ١٩٣٦ قانون جديد يعدل عن وحدة الثقافة القومية فى المرحلتين الابتدائية والثانوية ، ويعود بالمعاهد إلى ما يشبه عهدها الأول .

لم أقتنع بصلاح هذا القانون الجديد ، لكنى لم أكن لأعترض عليه بعد أن توليت وزارة المعارف لأن المعاهد الدينية لم تكن فى دائرة اختصاصى ، بل كانت تابعة قانوناً لرئيس الوزراء . على أننى لم أتنازل قط عن حق وزير المعارف فى أنه هو المهيمن على الثقافة العامة فى البلاد ، وهو الذى يصور سياستها وينفذ هذه السياسة . ألم يكن وزير المعارف فى فرنسا هو وزير المعارف والعبادات إلى أن تم الفصل بين الكنيسة والدولة ؟ وإذا لم يكن فى الإسلام كنيسة ففى الإسلام دولة . وللدولة « مصر» دستور يجعل الوزير مسئولاً عن وزارته . فوزير المعارف هو المسئول عن كل ما يتصل بالمعارف فى البلاد وإن انتمى إلى غير وزارته .

ولقد كنت شديد البرم بما فى مصر من تباين فى ألوان الثقافة ، وبما يؤدى إليه هذا التباين من اختلاف فى نظرة الطوائف إلى الحياة اختلافاً يحول بين هذه الطوائف وما يجب من تفاهمها وتضامنها القومى للمصلحة العامة . ولقد كان هذا الاختلاف فى وجوه النظر وعلى الأثر أشد الوضوح بين المتعلمين فى مدارس الدولة والمتعلمين فى المعاهد الدينية . ثم كان لهذا الاختلاف أثره الظاهر كذلك بين المتعلمين فى مدارس الدولة والمتعلمين فى المدارس الأجنبية الكثيرة المنتشرة فى أرجاء البلاد . لذلك رأيت أنه لابد لى من العمل للتقريب بين ألوان الثقافة المصرية ما استطعت . وكان من ذلك أن فرضت إشراف وزارة المعارف على المدارس الأجنبية ، ولم يكن لهذا الإشراف وجود محسوس من قبل بحجة الامتيازات الأجنبية ، كما فرضت على المدارس الأجنبية أن تعلم اللغة العربية وتاريخ مصر وجغرافيتها والتربية الوطنية المصرية للذين يدرسون فيها جميعاً ، لا فرق بين المصريين والأجانب . وقد أحدث ذلك ضجة تجاوزت [illegible] فى الصحف التى تصدر باللغات الأجنبية إلى [illegible] بعض المعاهد ، إلى ملاحظة من بعض الممثلين السياسيين . لكن هذه الضجة لم تدم طويلا بعد أن رأى رجال المعاهد الأجنبية وجه الحق فيما صنعت ، ورأوا أن هذا [illegible] مفروض

فيها أنها تعمل لتخريج أبناء يقيمون فى مصر على اختلاف جنسيتهم ، فلابد أن يعرفوا لغة البلاد وتاريخها وجغرافيتها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ظلت المشكلة بينى وبين شيخ الأزهر قائمة . فلما كنا فى أخريات العام الدراسى ٣٨ – ١٩٣٩ ، عاد رئيس الوزراء يسألنى عما أقترحه حلا للمشكلة ، فاقترحت تأليف لجنة يرأسها عبد العزيز فهمى (باشا) تنظر الموضوع وتفصل فى الخلاف ويكون حكمها فيه حاسماً . وعرض رئيس الوزراء هذا الاقتراح على شيخ الأزهر فقبله . وعرض الأمر على مجلس الوزراء فألفت هذه اللجنة برياسة عبد العزيز (باشا) فهمى وعضوية عبد الحميد بدوى (باشا) والشيخ أمين الخولى ، وأحيلت أوراق الموضوع للجنة ومعها مذكرتى التى كنت قدمتها لمجلس الوزراء .

وعقدت اللجنة عدة جلسات فى الإسكندرية فصلت بعدها فى الموضوع بأن وزير المعارف هو وحده المسئول عن معاهد التعليم التابعة للوزارة أو الخاضعة لإشرافها ، وهو لذلك يعين بها من يشاء ، وليس لغيره أن يتدخل فى تصرفاته فى هذا الشأن ، كما أقرت اقتراحى إجراء مسابقة بين خريجى دار العلوم وخريجى كلية اللغة العربية بالأزهر للتعيين فى وظائف التدريس ، وقررت ضرورة توحيد المعاهد التى تخرج معلم اللغة العربية .

لكن هذه القرارات صدرت عشية استقالة الوزارة فكان صدورها انتصاراً لى . ولكنه كان انتصاراً نظرياً لأن وزارة المعارف أسندت إلى غيرى فى الوزارة الجديدة .

* * *

لم آسف على هذه المعركة التى خضتها يوماً مع الشيخ الأكبر المراغى ، برغم ما كان بيننا قبل من مودة اتصلت بعد ذلك إلى أن اختار رحمة الله عليه جوار ربه . فإنما دفعنى إليها حرصى على إتقان أبنائنا اللغة العربية ، ودقة وقوفهم على أسرارها ، وسلامة عبارتهم بها وحسن أدائهم لها . ولم يكن مرجع هذا الحرص إلى أن اللغة العربية هى اللغة القومية وكفى ، بل كان مرجعه إلى أنها لغة البلاد الممتدة من العراق شرقاً إلى مراكش غرباً . وإلى أن عصور الظلمة التى مرت بهذه الأمم قد هوت باللغة إلى لهجات تدعى كلها أنها عربية ، وينكر بعضها بعضاً حتى لا يستطيع المغربى أن يفهم لهجة المصرى أو لهجة العراق ، ولا يستطيع المصرى أن يفهم لهجة العراق ولا لهجة المغربى . ونشأ عن تناكر اللهجات أن تنكرت بعض هذه الأمم لبعض ، فلم تعد إحداها تعنى بمصير سائرها ، بل نشبت بين الكثير منها العداوة والبغضاء . ولو أن أبناء هذه الأمم تعارفوا لغة لتحابوا شعوباً ، ولوصلت الألفة والعقيدة

بينهم من وشائج أمرهم ما انقطع وتدابر .

وإنى لأذكر ، وأنا أكتب هذه العبارة ، يوماً كنت فيه بلبنان عام ١٩١٤ ، وكان فى مصر يومئذ دعاة للكتابة باللغة العامية . وتناول أمر هؤلاء الدعاة حديثاً دار بينى وبين السيد عبد الرحمن الشهبندر ، أحد أقطاب الوطنية السورية ، فكان مما قاله : أعجب لهؤلاء الدعاة كيف ينسون أنهم إذ يكتبون باللهجة المصرية فإنما يفهمهم أربعة عشر مليوناً هم سكان مصر ، على حين أنهم إذ يكتبون العربية الفصحى يفهمهم سبعون مليوناً تتجاور بلادهم فى شمال أفريقية وشرق آسيا ، ثم يفهمهم ملايين مبعثرون فى أرجاء الأرض فى العالمين القديم والجديد ممن يتكلمون اللغة العربية . وهذه حجة قوية كل القوة ، إن صح معها أن تكتب لغة الكلام للمسرح أو للشاشة البيضاء فلن يكون ما يكتب من ذلك إلا رهناً بانتقال هذه الشعوب من الأمية إلى القراءة والكتابة . وهذا الانتقال لن يتجاوز جيلين أو ثلاثة أجيال إذا جدت هذه الأمم لمحو الأمية فيها . ويومئذ تندثر لهجات الكلام الجارية اليوم لتقارب لغة الكلام لغة الكتابة ، وتعود اللغة العربية سيرتها الأولى ، فتصبح كأية من اللغات الحية ، يكتب جميع المتكلمين بها لغة واحدة ، ويتفاهم جميع المتكلمين بها فى لهجات تتعارف ولا تتناكر ، وتقرب الشعوب وتربطها بأقوى الوشائج وأمتن الصلات .

ولقد مر بخاطرى ، فى هذه الفترة الأولى من ولايتى وزارة المعارف ، أن أتخذ من الإذاعة ومن السينما وسيلة لنشر التعليم ولنشر اللغة العربية بين جماهير الشعب . ولم يكن ذلك عسيراً ، ولم تكن نفقته طائلة ، لكنه كان يحتاج إلى اعتمادات جديدة تقتضى الرجوع إلى مجلس الوزراء وإلى وزير المالية . ولم أكن ميالاً للرجوع إلى مجلس الوزراء ما استطعت الاستغناء عن الرجوع إليه . لذلك اكتفيت بتقوية الإذاعات المدرسية مع اقتناعى بعدم كفايتها لأداء الغرض الذى أقصد إليه .

ثم إننى ذكرت ما لاحظته من عدم ميل أبنائنا وبناتنا إلى القراءة ، خلا قراءة الصحف التى تضر فى كثير من الأحيان بمستواهم المعنوى . هذا بينما رأيت الذين يتعلمون فى المدارس الأجنبية بمصر يحرص الكثيرون منهم على قراءة كتب قيمة يختارها لهم أساتذتهم ، ويسهل حصولهم عليها من مكتبات مدارسهم . ثم إننى ذكرت ما لاحظته فى أثناء مقامى للدراسة بأوربا من عكوف الأبناء والبنات على قراءة الكتب . لذلك أمرت بإنشاء مكتبات فى جميع المدارس الثانوية وفى بعض المدارس الابتدائية وتزويدها بالكتب العربية الحديثة ، ومطالبة مفتشى اللغة العربية بالوقوف على مبلغ عناية التلاميذ باستعارة الكتب وقراءتها ، وعناية

المدرسين بإرشادهم لخيرها كيما يطلعوا عليه ويدرسوا بعضه ويؤدوا فيه اختباراً .

على أن ما شغلنى به معركة الأزهر ودار العلوم ، ثم ما شغلنى به مشاكل أخرى فى الوزارة ، وقلة الأعوان المؤمنين بما أدعو إليه ، وقصر الزمن الذى قضيته هذه المرة الأولى وزيراً للمعارف – كل ذلك عاقنى عن المضى فى تنفيذ سياسة كنت أرجو من ورائها أعظم الخير للبلاد .

* * *

والحق أن معركة الأزهر ودار العلوم لم تكن أعوص المشاكل التى واجهتنى وإن كانت أكثرها بروزاً ولفتاً للرأى العام .

فقد رأيت ، ووافق المختصون من رجال الوزارة على رأيى ، أن الطفل ، قبل التاسعة أو قبل العاشرة من سنه ، لا يحتمل أن يتعلم لغتين مختلفتين أصولاً وفروعاً كل الاختلاف ، وأن اللغة العربية الفصحى لا يسهل أن تثبت فى ذهن الطفل العادى قبل هذه السن إذا تعلم معها لغة أجنبية هى اللغة الإنجليزية . ولهذا قررت البدء بإلغاء اللغة الإنجليزية فى السنة الأولى الابتدائية . وشجعنى على اتخاذ هذا القرار أن المرحلة الأولى للتعليم كانت موزعة فى وزارة المعارف بين ثلاث شعب، التعليم الابتدائى ، والتعليم الأولى ، والتعليم الإلزامى ؛ واللغة الأجنبية لا وجود لها فى التعليم الأولى ولا فى التعليم الإلزامى . ومصر تسير بخطى سريعة نحو مجانية التعليم الابتدائى . وكنت أرى من يومئذ أن يلتحق الممتازون فى التعليم الأولى والتعليم الإلزامى بالمدارس الابتدائية بالمجان ، وهؤلاء لا يظهر تفوقهم وامتيازهم قبل التاسعة ، بل قبل العاشرة من سنهم . فإذا اتفقت برامج التعليم فى هذه الشعب الثلاث تيسر نقل هؤلاء الممتازين إلى السنة الثانية الابتدائية ولم يقف عدم تعلمهم اللغة الإنجليزية فى سبيلهم .

وقد ذهب بعض رجال الوزارة إلى أبعد من ذلك فاقترحوا إلغاء تعليم اللغة الأجنبية من المدارس الابتدائية جملة أو على الأقل إلغاءها إلى السنة الثالثة . ومع أننى لم أتخذ قراراً فى هذا الاقتراح ، بدأت جريدة « الاجيبشان جازيت » التى تمثل فى مصر الرأى الرسمى البريطانى ، أو الرأى الشبيه بالرسمى على الأقل ، حملة على وزير المعارف وعلى وزارة المعارف لأنها تريد إلغاء اللغة الإنجليزية من المدارس الابتدائية . ولم يقف حملتها أننى صرحت بأن الوزارة لم تقر هذا الرأى بعد ، بل استمرت تقول إن هذا التفكير أملاه روح مصدره التعصب وكراهية الأجانب . ويعلم الله أن التعصب وكراهية الأجانب لم يدر أيهما بخاطرى يوماً

من الأيام . إنما قصدت بكل تفكيرى مصلحة بلادى من غير نظر إلى أى اعتبار آخر . لكننى سرعان ما علمت أن هذه الجريدة الإنجليزية لا تعبر عن رأيها وحدها ، بل تعبر عن رأى السفارة البريطانية . وقيل لى يومئذ إن هذا الموضوع قد تنشأ بسببه أزمة بين مصر وإنجلترا . على أننى ما كنت لأفكر فى هذه الاقتراحات التى عرضت على قبل أن أرى نتيجة إلغاء تدريس اللغة الإنجليزية فى السنة الأولى الابتدائية . وهذا ما ذكرته لرئيس الوزراء حين فاتحنى فى الموضوع وما طمأنه إلى أن أزمة بهذا السبب لن تنشأ بين مصر وإنجلترا فى هذا العام أو فى العام الذى يليه .

لم يدر التعصب ولا دارت كراهية الأجانب بخاطرى فى يوم من الأيام ، فلا شىء أحب إلى من التماس الحقيقة حيث تكون . وليس الدفاع عن الحق الذى يؤمن الإنسان به بالحجة والدليل تعصباً ؛ إنما التعصب أن تتشبث برأى وإن لم تستطع الدفاع عنه ، وأن تتشبث به لغير شىء إلا أنك وجدت عليه آباءك . أما كراهية الأجانب فلا أفهمها ، ففى الأجانب أخيار وأشرار ، كما أن فى أبناء الوطن أخياراً وأشراراً . والأجنبى الخير المطيع للقانون ولقواعد الخلق نافع كالوطنى الخير المطيع للقانون ولقواعد الخلق . والأجنبى الأنانى الذى يؤثر نفسه على الجماعة التى يعيش بينها ويستمتع بحمايتها آثم كابن الوطن الأنانى الذى يؤثر نفسه على الجماعة التى يعيش بينها ويستمتع بحمايتها . لكن كراهية الأجانب تهمة دأب الكثيرون من الأوربيين أن يلصقوها بالمسلمين وبأبناء الشرق ، لأنهم ألفوا أجيالا أن يستذلوا هؤلاء وأن يستغلوهم ، فإذا حاول هؤلاء أن يلقوا نير الذلة وأن ينافسوا فى استغلال بلادهم وفى التمتع بخيراتها اتهموا باطلا بالتعصب وكراهية الأجانب . وتلك لعمرى تهمة إن دلت على شىء فعلى أن الذين يوجهونها بلغ من تعصبهم ومن كراهيتهم لأبناء الوطن الذى يفىء عليهم الرزق ، بل الرخاء ، بل الثراء ، أن صاروا يحسبون أنفسهم سادة وأبناء هذا الوطن عبيداً . ولو أنهم أنصفوا لحمدوا لأبناء هذا الوطن تسامحهم مع من يشاركهم فى رزق الوطن وثرائه .

وأقرب الأجانب إلى نفسى وأحبهم إلىّ هم العلماء الذين يؤمنون بأن العلم لا وطن له ، وأن العالم كله وطنه ، والذين يسمون بأنفسهم عن أن يتخذوا من العلم ذريعة استعلاء أو سلطان ، أو وسيلة لتغليب وطنهم الأصيل على الوطن الذى يقيمون فيه . هؤلاء العلماء موضع محبتى واحترامى وإجلالى . وكم كنت أغتبط إذ كنت أستمع إليهم يلقون محاضراتهم فى الفلسفة أو فى الأدب أو فى العلم فى الجمعية الجغرافية . فى تلك الساعات كان نور علمهم الفياض يضىء ما حوله ، وينسيك من أمرهم إلا أنهم علماء أجلاء جديرون بكل محبة واحترام .

لهذا كان يساورنى الشيء الكثير من الأسف كلما اضطر واحد من هؤلاء العلماء لمغادرة مصر ، وترك مكانه من مجالس التدريس فيها ، إيماناً منى بأن العالم الجدير باسم العالم ذخر للبلد الذى يحل به ، سواء أكان هذا البلد موطنه الأصلى أم كان بلداً آخر جعله منار علمه .

* * *

لما ضاقت جامعة فؤاد الأول بالطلاب ، ولم تستطع كلياتها أن تستوعب الحاصلين على القسم الثانى من الشهادة الثانوية – فوضعت قيوداً لقبول من يتقدمون إليها منهم – فكرت فى إنشاء جامعة ثانية بالإسكندرية تستقبل هذا التوسع العلمى المبارك .

ولم يصدنى عن المضى فى فكرتى ما كان ينادى به جماعة من أهل الرأى فى البلاد قائلين إن كثرة المتعلمين تعليماً جامعياً ، والحاصلين على شهادات جامعية تنشئ فى البلد طائفة من المتعلمين المتعطلين . فأنا أؤمن بأن التعليم لذاته فى كل درجاته ومراحله ، من حاجات الحياة الضرورية فى عصرنا الحاضر ، ومن المقومات القومية التى لا غنى عنها ، وأن ما يخشونه من ثورة المتعلمين المتعطلين لا محل له ، لأن ثورة المتعلم ثورة إصلاح ، وثورة الجاهل ثورة تدمير .

لذا مضيت أنضج فكرتى فى إنشاء هذه الجامعة ثانية . على أننى نجم أمامى اعتراضان لم يكن من التغلب عليهما بد . أولهما حاجة هذه الجامعة الجديدة للأساتذة ذوى الكفاية العالية حتى تضارع جامعة فؤاد الأول ، وتكون جديرة مثلها بأن تعترف أقدم جامعات أوربا بشهاداتها . وثانيهما حاجة الكليات العلمية ، كليات الطب ، والهندسة ، والزراعة ، والعلوم ، للمعامل التى لا غنى للطلاب والأساتذة فى دراستهم وتدريبهم عنها . وكنت أعلم أنا نستطيع أن نجد من أساتذة الآداب وأساتذة الحقوق من نستطيع بهم إنشاء هاتين الكليتين ، فى انتظار الاتفاق مع أساتذة أجانب يسدون ما قد يكون من فراغ فى هيئة التدريس بالكليات الأخرى ، وفى انتظار إنشاء المعامل اللازمة للكليات العملية . لذلك استصدرت من مجلس الوزراء قراراً بإنشاء كليتين بالإسكندرية للآداب والحقوق تكونان نواة لجامعة فاروق الأول حتى يتم الاتفاق مع الأساتذة الأجانب وننشئ ما نحن بحاجة إلى إنشائه من المعامل للكليات الأخرى . وتم إنشاء هاتين الكليتين للآداب والحقوق فى مفتتح العام الدراسى ، لم يمنع من إنشائهما حاجتنا للاستعانة بالعلماء الأجانب ، ولم يقف فى سبيلهما اتهام المصريين بالتعصب أو بكراهية الأجانب .

على أننى كنت حريصاً دائماً على التفريق بين ما هو من سيادة الدولة ، وما لا أثر له فى هذه السيادة ، حريصاً على أن تكون مظاهر السيادة كلها للمصريين . وربما رأى بعض الأجانب فى ذلك تعصباً أو كراهية للأجانب . أما أنا فلم أر قط فيه شيئاً من ذلك . فما اتصل بسيادة الدولة حق للوطن ولأبناء الوطن لا يجوز أن يشاركهم فيه مشارك . والأجانب الذين يريدون أن يشاركوا فى مظهر من مظاهر السيادة لا يريدون ذلك لحسابهم بل لحساب وطنهم الأصلى . وهذا مظهر من مظاهر استعلاء شعب على شعب لا يرضاه رجل فى أمة تحترم نفسها .

نحن إذن فى حاجة إلى العلماء الأجانب فى جامعاتنا ، حاجتنا إلى إيفاد البعثات من أبنائنا إلى البلاد الأجنبية الراسخة القدم فى العلم لينقلوا علم هذه البلاد إلى أمتنا . ونحن فى حاجة أشد إلى أن تسند كل وظيفة تتصل بسيادة الدولة إلى أبنائنا المصريين . وطبيعى أن تتصل كل رياسة إدارية بسيادة الدولة ، لأن صاحبها هو الذى يتولى تنفيذ سياسة الدولة فى حدود ما يرسمه الوزير أو مجلس الوزراء . لهذا فكرت فى تمصير الرياسات الإدارية كلها فى وزارة المعارف ، مع الاحتفاظ بالخبرة الأجنبية التى أفادت مصر منها خلال القرن التاسع عشر كله وخلال ما فات من القرن العشرين فائدة لا يمكن إنكارها .

واتجه تفكيرى أول ما اتجه فى هذا الشأن إلى ناحية الفنون الجميلة وما يتصل بها . فقد اعتقدت دائماً أن الفنون الجميلة فى كل أمة هى المظهر الواضح لحضارة هذه الأمة . والفنون الجميلة فى مصر عريقة تتصل على العصور من عهد الفراعنة إلى وقتنا الحاضر . وقد كانت رعاية وزارة المعارف للفنون الجميلة ضعيفة غاية الضعف ، لأن هذه الفنون اندثرت أو كادت فى عهد الحكم العثمانى ، أى منذ القرن الخامس عشر الميلادى ، ولم تبدأ نهضتها على استحياء إلا منذ أوائل هذا القرن العشرين . ولم تكن الآثار القديمة التى تشهد لمصر بعلو الكعب فى فنون العمارة والنحت والتصوير أسعد حظاً . فقد طمرت هذه الآثار تحت الرمال حتى بدأ العلماء الفرنسيون بالكشف عنها فى القرن التاسع عشر . ومن يومئذ حرصت فرنسا على أن تبقى الآثار المصرية القديمة ، والآثار الرومانية ، والآثار الإسلامية نفسها ، منطوية تحت لوائها ، كما حرصت من بعد على أن تكون النهضة الحديثة للفنون الجميلة مطبوعة بطابعها .

ومن الحق على مصر لفرنسا أن تعترف لها فى هذا الميدان بفضل عظيم . فعلماؤها هم الذين كشفوا عن الكثير من الآثار المصرية القديمة . وشامبليون هو الذى كشف بفطنته

فى قراءة حجر رشيد عن طلاسم اللغة الهيروغليفية . وهذا الفضل هو الذى دفع فرنسا ، فى أثناء انفراد إنجلترا بالسلطان فى مصر أن تستمسك بأن يكون مدير الآثار المصرية فرنسياً ، ثم أدت سياستها إلى تعيين مسيو جاستون فييت مديراً لدار الآثار العربية ، وإلى تعيين المسيو هوت كير مديراً للفنون الجميلة ، ثم تعيين المسيو ريمون خلفاً له فى إدارة الفنون الجميلة .

وكان طبيعياً ألا أغمط حق فرنسا أو أنكر سابقتها حين كنت أفكر فى إسناد الوظائف المتصلة بسيادة الدولة إلى المصريين . لذلك عينت الأستاذ محمد حسن مراقباً للفنون الجميلة واحتفظت بالمسيو ريمون مستشاراً فنياً لهذه المراقبة . ولم يثر هذا التغيير فى الوضع الإدارى أية ثائرة لأن الأستاذ محمد حسن كان وكيل المراقبة ، وكان مشهوداً له بأنه من رجال الفن البارزين فى مصر بعد أن أمضى فى إيطاليا سنوات يدرس فيها التصوير والنحت دراسة بلغ فيها من الإتقان ما شهد له به رجال الفن فى مهد الفن .

واتجهت مثل هذا الأتجاه أريد أن أعين مديراً مصرياً لدار الآثار المصرية والمتحف المصرى ، وأن يكون مديرها الفرنسى ، الأب دريوتون ، مستشارها الفنى ؛ ووقع الاختيار على الأستاذ مصطفى عامر ليتولى هذه الإدارة . وإننى لفى صدد هذا التفكير وتنفيذه إذ حمل إلى الأب دريوتون بلاغاً موقعاً عليه من عدد من خفراء الآثار بمنطقة الأهرام ، يتهمون فيه الأستاذ سليم حسن وكيل المتحف المصرى ، بأنه استغل نفوذه حين قيامه بالحفريات الأثرية فى منطقة أهرام الجيزة واستحوذ من الأموال المخصصة لهذه الحفريات على مبالغ طائلة لنفسه ، بأن كان يستمضى العمال العديدين على مبالغ يوقعون بأنهم قبضوها ، ثم لا يكونون قد قبضوا منها شيئاً ، أو لا يكونون قد قبضوا منها إلا النزر اليسير .

لم أكن لأحفظ بلاغاً عن جناية قدمه مدير دار الآثار موقعاً من عدد غير قليل من العمال ، لهذا أحلته إلى التحقيق الإدارى ، وإن عجبت لتقديمه فى هذا الوقت الذى أفكر فيه فى تنظيم الآثار المصرية ، وشعرت بأن فى الأمر سرًّا لابد تكشفه الأيام عما قريب .

كان الربيع قد انتصف وبدأت تباشير قيظ الصيف فقرر الملك الانتقال إلى الإسكندرية فى الحادى عشر من مايو من تلك السنة . وصحب الوزراء ورجال الديوان ورجال الحاشية جلالته فى قطار الديزل الخاص . وإن القطار لينهب الطريق إلى غايته إذ جلس على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى إلى جانبى وتبادل معى أطراف الحديث فى أمور شتى ، كان

من بينها التحقيق مع سليم (بك) حسن . وقد اشتد عجبي حين ذكر لى رفعته اسم شخص بذاته فى لجنة هذا التحقيق ، وطلب إلى ألا أبدله . وإنما أثار عجبي أننى لم أكن أعرف هذا الشخص ولا أعرف شيئاً عنه ، وأن اسمه لم يكن عالقاً بذاكرتى ، لأننى حرصت على أن يجرى هذا التحقيق بدقة ومن غير أن يتدخل فيه أحد ، وألا يرفع إلىَّ شيء عنه إلا حين تمامه . لذلك لم أجد ما أجيب به رئيس الديوان إلا أن أحداً لم يخاطبنى فى أمر التحقيق ، ولم يطلب منى إبدال عضو من اللجنة التى تتولاه بغيره ، وأننى حريص على أن يجرى هذا التحقيق فى جو من تمام الاستقلال .

وبعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من هذا الحديث جاء سليم (بك) حسن إلى مكتبى شاكياً من أن الذين يحققون معه متحيزون ضده . وأنهم يحاولون إثبات التهمة الموجهة إليه بكل وسيلة ولو لم تكن نزيهة . وأثارت شكواه فى نفسى حديث رئيس الديوان معى فقلت له : أو تقبل يا سليم (بك) أن تتولى النيابة هذا التحقيق ، مع علمك بأن النيابة إذا وجدت ما يدينك فستقدمك إلى محكمة الجنايات ، ولن أقف أنا فى سبيل ذلك ، ولا يكفى يومئذ توقيع الجزاء الإدارى عليك ؟

وأجاب سليم (بك) على الفور : بل أنا أرحب بتحقيق النيابة وبكل نتيجة تترتب عليه . فأنا واثق من براءتى ومن أن البلاغ الذى قدم مكيدة دبرها لى مدير الآثار .

وطلبت إليه إن شاء أن يكتب لى كى تتولى النيابة التحقيق معه . فأسرع وقدم لى هذا الطلب بعـــد هنيهة ، فأشرت عليه لفورى بإحالة جميع الأوراق الخاصة بالموضوع إلى النيابة ، وشعرت فى نفسى بارتياح أن أنقل الأمر كله إلى الجهة القضائية ، ورجوت أن يكون لها فيه حظ من الاستقلال أوفر من حظ اللجنة الإدارية بوزارة المعارف .

وعدت بذاكرتى ألتمس الأسباب التى أدت إلى هذا النزاع العنيف فى دار الآثار . ولم يكن عسيراً أن أتبينها . فقد كان سليم (بك) حسن وكيل دار الآثار ، وكانت الظروف تهيئه . وكان هو يهيئ نفسه ليتولى منصب مدير الآثار . ولم يترك للزمن وحده أن يفعل فعله ، بل أراد أن يدلل على أن إدارة الأب دريوتون للآثار لم تكن تخلو من الخطأ ، بل لعلها لم تكن تخلو من الشوائب . وللتدليل على ذلك أشار فى أحاديثه مع كثيرين إلى أن « بدروم » المتحف يحوى آلاف القطع الأثرية وأنها مودعة فيه من سنوات بغير جرد ، على الرغم من أن مجلس الوزراء قرر جردها من عهد وزارة صدقى (باشا) سنة ١٩٣١ . ومع أن هذا الجرد بدئ به غير مرة لقد حالت حوائل لا تخلو من غرابة دون إتمامه . وسألت أنا مدير

دار الآثار ، وسألت وكيل الوزارة عن السبب فى أن عملية الجرد لم تتم فلم أكن أظفر بجواب مقنع ، ثم كان يقال لى إن هذه الآثار المكدسة بالبدروم ليست ذات قيمة علمية تستوجب عناء جردها ، لأنها تعد بالآلاف ولأن أكثرها إن لم تكن كلها قطع مكررة لتماثيل صغيرة يجد الإنسان من نظائرها فى المتحف المصرى وفى غير المتحف المصرى الشىء الكثير .

لم تكن هذه الحجة تقنعنى بطبيعة الحال . فالجرد الدقيق الذى يصف كل قطعة من القطع بالغاً ما بلغ عددها هو وحده الذى يبين المتشابه منها وغير المتشابه ، وهو وحده الذى يبين ما لها من قيمة علمية . وكثرة عددها لا تحول دون جردها . فمن اليسير تقسيم البدروم وإجراء الجرد فى كل قسم منه على حدة ، فإذا تم جرده ختم بالشمع الأحمر مثلا . لهذا كنت حريصاً على أن يتم الجرد نفياً لكل شبهة ونزولا على حكم القانون المالى فى أمر « العهد » . لكننى كنت أشعر بأن ما أبديه من حرص على إتمام الجرد ، يقابل بالوجوم حيناً ، وبالحديث عن العقبات التى تقوم فى سبيل هذا الجرد وتجعله مستحيلا أو فى حكم المستحيل حيناً آخر .

هذا الحديث وهذا الوجوم يبعثان على التساؤل عن سببهما . ولم يكن الموظفون المصريون فى دار الآثار ، خلا سليم (بك) حسن ، يحيرون على هذا التساؤل جواباً . أما سليم (بك) فكان يتحدث ها هنا وهناك ولا يمتنع عن إثارة شبهات تمس المسئولين عن الآثار ، وتمس الأب دريوتون فى مقدمتهم .

ولم يكن سليم (بك) ولا كان علمه موضع ثقة فى دوائر القصر . قيل لى فى هذه المناسبة : إن الملك قام برحلة نيلية فى الوجه القبلى فى حياة والده ، حين جعل والده لولى العهد لقب « أمير الصعيد » ، وإن الأب دريوتون وسليم (بك) صحبا ولى العهد والملكة والدته ليشرحا للأمير تاريخ الآثار الكثيرة التى يشهدها ، وإن سليم (بك) ألقى إلى الأمير بمعلومات عن أثر من الآثار ، فلما عرف الأب دريوتون ما قال زيَّفه كله من الناحية العلمية ، فترك ذلك فى نفس الأمير أثراً ظل باقياً بعد أن جلس على عرش آبائه . لذلك لم يقبل أحد تفنيد سليم (بك) للأسباب التى أبديت بعدم جرد « البدروم » وقبل ما قاله مدير الدار فى هذا الموضوع .

أكان ما قيل لى من ذلك صحيحاً ؟ لم أحرص على تحرى دقته ، لأن مسألة الآثار . . . كانت متعددة الجوانب ، ولم يكن موقف فرنسا منها وحرصها على الإشراف على الآثار المصرية . . . جميعها أقل هذه الجوانب دقة وخطراً .

أخذت النيابة تحقق مع سليم « بك » حسن . وبعد أيام غير قليلة من بدء التحقيق علمت أن بين عضو النيابة المحقق وبين سليم (بك) جفاء أدى إلى امتناع سليم (بك) عن الإجابة ، وإلى تهديد المحقق إياه بالقبض عليه .

وتحريت الأمر فعلمت أن عضو النيابة الذى يتولى هذا التحقيق شاب ، وأنه يأخذ سليم (بك) حين سؤاله بشدة لم يألفها وكيل الآثار من قبل . ولما كان سليم (بك) عصبياً بطبعه ، وكان ثائر الأعصاب بصورة خاصة فى هذا الظرف ظناً منه أن مؤامرة دبرت للإيقاع به — فقد أبى الإجابة . فدعوت المحقق ، حين عرفت أنه بالوزارة ، وذكرته بأن المتهم برىء حتى تثبت إدانته ، وبأن من حق المتهم ألا يجيب ، وأنى مع ذلك سأنصح لسليم (بك) بأن يجيب على ما يوجه إليه من أسئلة . ودعوت سليم (بك) ونبهته إلى أن من حق النائب أن يأمر بالقبض عليه ، وأنى لا أملك منع هذا القبض إذا أسند على أساس من القانون ، وأن من مصلحته أن يجيب . فإذا رأى فى الأسئلة الموجهة إليه إعناتاً له ، فما عليه إلا أن يستعين بمحام يشير عليه بالإجابة أو بمنعه منها ، ثم يكون له من مشورة المحامى حصانة عند المحقق نفسه .

واستمر التحقيق زمناً غير قصير . فلما انتهى أحيلت أوراقه إلى النائب العام ، يس (بك) أحمد ، للتصرف فيه . ولم أتتبع أنا التحقيق ، بعد أن أحلته إلى النيابة وانتقلت مسئوليته إلى السلطة القضائية ، كما أنى لم أتتبعه قبل ذلك . فلما أحيل إلى النائب العام ، وانقضى على ذلك زمن غير قصير ، سألت وزير العدل ، أحمد محمد خشبة (باشا) ، عن مصيره ، فأخبرنى أن النائب العام لا يرى فيه ما يدين سليم (بك) حسن ليحيله إلى محكمة الجنايات ، وأنه مع ذلك يتردد فى حفظه . وتناقل الناس يومئذ أن رئيس الديوان كثير السؤال عن هذا التحقيق والتصرف فيه ، وأنه ضاق ذرعاً ببطء النائب العام حتى قال عنه يوماً إنه لم يصبح النائب العام ، بل صار « النائم العام » .

واستقالت الوزارة ولما يتصرف النائب العام فى التحقيق ، وبقى سليم (بك) حسن موقوفاً عن عمله لا يتقاضى مرتباً .

* * *

تولت النيابة العامة التحقيق فى قضية الآثار ، وتولت لجنة عبد العزيز فهمى (باشا) النظر فى تعيين مدرس اللغة العربية وصاحب الحق فى هذا التعيين فأعفانى ذلك من الاشتغال بهاتين المسألتين بعد أن شغلتنى كل واحدة منهما زمناً غير قصير ، واستطعت أن

أعود بتفكيرى إلى ما سواهما من شئون وزارة المعارف وما يجب من إصلاح فيها ، ومن توجيه جديد لسياستها .

ولم تكن هذه المهمة يسيرة ، ولم أكن أول من شغل بها . فقد استنفدت جهداً ضخماً من وزراء للمعارف سبقونى ، ورسم كل واحد من هؤلاء ما اعتقده السياسة المثلى لهذه الوزارة . وكان هذا طبيعياً ، وكان شاقاً . فإلى سنة ١٩٢٢ كانت السياسة المرسومة لوزارة المعارف هى السياسة التى رسمها الاحتلال البريطانى ، وكان المستشار الإنجليزى فى وزارة المعارف يتولى تنفيذ هذه السياسة بدقة ، ويعمل على ألا تخرج اليقظة القومية بها عن النطاق الذى حددته سياسة إنجلترا لها . وكانت هذه السياسة تقصر غرض التعليم فى مصر على تخريج موظفين يقومون بشئون الأداة الحكومية فى سلاسة وانقياد وفى الحدود المرسومة لهذه الأداة .

فلما اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وانسحب المستشارون الإنجليز من الحكومة المصرية ، لم يكن مفر من العدول بسياسة التعليم عن ذلك النطاق الضيق المحدود ليتناول تربية الشعب تربية حرية واستقلال ، وتعليم أبناء الشعب جميعاً تعليماً يسلحهم لمواجهة الحياة ، كما صورتها المدنية الحاضرة ، فى قوة وكرامة . ولا سبيل لهذا الانتقال الفسيح المدى إلا أن يغير رجال التعليم جميعاً ما ألفته نفوسهم عشرات السنين ، وما طبعه الماضى القريب فى قلوبهم وعقولهم أيام نشأتهم الأولى ، وأن يتعاون هؤلاء مع كل وزير للمعارف تعاوناً يكفل أن تحقق السياسة الجديدة الغرض الجديد . وهذا الانتقال يقتضى كذلك أن تنفسح أمام وزارة المعارف أبواب الميزانية لمواجهة ما تقضى به السياسة الجديدة من توسع فى مراحل التعليم جميعاً ، كما تقتضى تصوير المبادئ التى يقوم عليها التعليم بأغراضه الجديدة تصويراً دقيقاً . ومجال التفكير فى هذا كله مترامى الأطراف يصعب تحديده . لهذا اتجه كل وزير عنى بهذا الأمر اتجاهاً خاصاً ، مع صدق النية عند كل منهم لخدمة وطنه . وقد وجدت ، أول ما توليت وزارة المعارف ، من التباين فى ألوان هذا التفكير مع وحدة القصد إلى خدمة الوطن ما دفعنى إلى محاولة التوفيق بين هذه الألوان المتباينة ، وإلى الاتجاه بالتربية والتعليم إلى الغرض الذى اقتنعت بأنه يحقق أكبر الخير للبلاد .

وقد صورت فى هذا الفصل طرفاً من محاولاتى لإدراك ما سعيت إليه . لم أفصل موظفاً ولم أنقله من مكانه لاعتبار شخصى حتى يشعر الموظفون بالطمأنينة إلى عملهم ما أحسنوا أداءه . وقضيت على المركزية فأنشأت مناطق التعليم ليتعلم رجل التعليم حمل المسئولية فيعود الناشئة حملها . وأنشأت كليتى الآداب والحقوق بالإسكندرية نواة لجامعة فاروق الأول .

وسعيت برغم العقبات للارتفاع بمستوى اللغة العربية ودراستها . وعملت على أن يستقل المصريون وحدهم بكل ما يتصل بسيادة الدولة من إدارة شئون الوزارة . وألغيت اللغة الإنجليزية من السنة الأولى الابتدائية للتقريب بين ألوان التعليم فى المرحلة الأولى – الأولى والإلزامى والابتدائى – ولتيسير انتقال الممتازين من التعليمين الأولى والإلزامى إلى التعليم الابتدائى بالمجان . وأنشأت مراقبة للثقافة العامة تعنى بنشر هذه الثقافة فى المدارس وخارج المدارس . وعنيت بالإذاعة المدرسية تمهيداً لاتخاذ الإذاعة وسيلة لتثقيف الشعب وتعليمه . وكرست كل تفكيرى لأجعل من التعليم وسيلة للنهوض القومى السريع حتى تكاتف مصر الدول التى سبقتها فى مضمار الحضارة وتنهض بالعبء الإنسانى الملقى على عاتق كل أمة متمـدينة نهوضاً كاملا .

لم يكن غرضى من تدوين ما قدمت أن أحصى كل ما قمت به فى وزارة المعارف خلال هذه الفترة الأولى من ولايتى شئونها . لكنى أرى واجباً قبل أن أختم هذا الفصل أن أذكر أمرين جعلت منهما موضع عنايتى الخاصة إيماناً منى بأن لهما فى حياة البلاد الأثر البالغ .

أما أول الأمرين فاستقلال الجامعة . وأما الأمر الثانى فالتدريب العسكرى .

فأنا أؤمن باستقلال الجامعة إيماناً عميقاً متأصلا فى نفسى مذ كنت طالباً بجامعة باريس . لذلك لم يدر بخاطرى يوماً أن أسوغ اعتداء وزير المعارف على هذا الاستقلال بحجة أنه الرئيس الأعلى للجامعة . فلما وليت وزارة المعارف ، فكنت الرئيس الأعلى للجامعة ، حرصت على احترام هذا الاستقلال وعلى الـدفاع عنه . وكان هذا طبيعيًّا وقد قمت منذ سنة ١٩١٧ بالتدريس فى الجامعة المصرية الأهلية خمس سنوات شعرت فى أثنائها بالاستقلال الصحيح ، وبما يدفعه الاستقلال إلى النفس من تقدير الواجب والمسئولية والاضطلاع بهما على خير وجه . هذا إلى أن أستاذى لطفى السيد (باشا) قد عين مديراً للجامعة ، من يوم أصبحت حكومية فى سنة ١٩٢٥ ، فحرص على استقلالها وحافظ عليه ، حتى لقد استقال من منصبه فى سنة ١٩٣١ حين فصل مجلس الوزراء إذ ذاك الدكتور طه حسين من منصب الأستاذ بكلية الآداب . وظل منصب مدير الجامعة شاغراً إلى أن عـاد إليه لطفى (باشا) ، فعاد يحافظ على استقلال الجامعة وكرامتها . لا جرم أن يكون احترام هذا الاستقلال عندى من المبادئ الأساسية لحياة الدولة العلمية .

وإن الأمور لتجرى فى مجراها العادى ، إذ أضرب طلاب الجامعة عن تلقى دروسهم . واجتمع مجلس الوزراء فى الغداة فسألنى محمد محمود (باشا) عما أنا صانع لإعادة الأمور

إلى مجراها الطبيعى . وتلفت الوزراء ينتظرون جوابى فلم أزد على أن قلت إن مجلس الجامعة سيجتمع غداً ، وسأتوجه إليه وأرأس جلسته ، وأنا مقتنع بأنه سيتخذ الإجراء اللازم لإعادة السكينة وعود الطلبة إلى كلياتهم لتلقى علومهم .

وكنت قد فكرت ، إثر هذا الإضراب ، فى أسبابه ، ودار بخاطرى أن عمداء الكليات وأساتذتها تقع عليهم تبعة غير يسيرة فيما حدث وما يحدث من مثله . فاحترام الطلبة أساتذتهم لعلمهم وفضلهم ، وما للطلبة من ثقة بهم واطمئنان لرأيهم ، يفرضان محبة الأساتذة واحترام مشورتهم . فلو أن الأساتذة بذلوا الجهد لمنع إضراب عن طريق النصيحة والإرشاد لما حدث . ولو أنهم بذلوا النصيحة فلم يسمع الطلاب لهم ، فكان جزاؤهم أن استمر الأساتذة فى إلقاء محاضراتهم على أقل عدد لتحطمت جهود المحرضين على الإضراب ، وبخاصة إذا شعر الطلاب بأن المحاضرات قيمة حقًّا ، وبأن لهم فى سماعها فائدة تفوتهم ولا يسهل تعويضها إذا حال انقطاعهم عن حسن الإصغاء إليها . أما أن يكون إضراب الطلبة وسيلة لانقطاع الدراسة فذلك غير جائز ، بل ذلك تحريض على الإضراب أى تحريض .

وذهبت الغد فرأست مجلس الجامعة ، وأدليت إلى رجالها الحاضرين بتفكيرى الذى قدمت ، فاعتذر بعضهم بنشوز الطلبة وعدم قبولهم نصائحهم ، وأقر البعض رأيى ، واتفقنا على تعطيل الدراسة ثلاثة أيام تستأنف بعدها بانتظام ، على أن يبذل رجال الجامعة جهدهم لتطمئن الأمور إلى نصابها . وبعدانقضاء الأيام الثلاثة انتظمت الدراسة من جديد واستقرت الأمور فى نصابها الطبيعى .

على أن تفكيرى فى مسئولية الأساتذة أدى بى إلى الانتقال خطوة أخرى . فلو أن الأساتذة قدروا واجبهم كاملا لاستقامت الأمور أكثر من استقامتها فى الوضع الحاضر . وأول واجب الأستاذ فى الجامعة أن يكرس كل وقته وكل جهده للعلم الذى يدرسه ، ينقطع له ولا يفكر إلا فيه ، ويحاول جهده أن ينتج فى نظرياته ومذاهبه جديداً يلقى على الحياة العلمية من الضوء ما يدعونا إلى الشعور حقًّا بأننا نتقدم . أما أن يكون رجال العلم كغيرهم من الموظفين ، يطغى تفكيرهم فى درجاتهم الوظيفية على تفكيرهم فى العلم وسعيهم إلى تقدمه ، فذلك ما لا يتفق والحياة الجامعية التى يمتاز رجالها على من سواهم بأنهم سدنة العلم وحراس محرابه . ولو أن الأساتذة سلكوا بتفكيرهم وبحياتهم هذه السبيل ، لكان للحياة الجامعية فى نفس الطلاب أثر غير ما كان لها يومئذ ، ولكان لاستقلال الجامعة من الحرمة ما يصد أية سلطة عن التعرض له .

لم يكن الإضراب الذى حدث هو وحده مبعث هذا التفكير عندى ، بل كان مبعثه كذلك ما لاحظته من اتخاذ رجال الجامعة هذا الاستقلال وسيلة للإسراع إلى الرقى المادى فى الدرجات الوظيفية . فقد كانت الجامعة تبعث قرارات الترقية ليوقعها الوزير ، فكنت ألاحظ أنها تصل يوم يكون رجل الجامعة ، مدرساً أو أستاذاً مساعداً أو أستاذاً ، قد أمضى السنوات الأربع المفروضة قانوناً للارتقاء من درجة إلى درجة ، لم تزد هذه السنوات أسبوعاً ، بل لم تزد يوماً واحداً . وكان وزراء المعارف يوقعون هذه القرارات عادة من غير بحث أو تردد ، اعتماداً على أن مجلس الكلية بحثها ، ثم بحثها مدير الجامعة ومجلس إدارة الجامعة من بعده . لذلك كانت مناصب التدريس فى الجامعة مرموقة يسعى إليها كل من وجد الوسيلة لبلوغها .

وقد تردد فى البرلمان غير مرة أن أساتذة الجامعة ومساعديهم ، ممن سمح لهم بمزاولة مهنة فى الخارج ، لا يواظبون على أداء محاضراتهم ، ولا ينهضون بالبحث العلمى الذى تقضى الحياة الجامعية بالانقطاع له . لذلك سألت ، لمناسبة عرض قرارات الترقية لرجال الجامعة علىّ ، عما إذا كانت هذه القرارات تصحب بما قام به من يطلب ترقيته من بحث علمى خلال السنوات الأربع المنقضية بين الدرجة التى كان فيها والدرجة التى يطلب ترقيته إليها . ولما كان النفى جواب سؤالى ، طلبت إلى الجامعة أن ترفق كل قرار بمذكرة عن البحوث العلمية التى قام بها من صدر القرار لمصلحته . وأذكر مع الشىء الكثير من الأسف أن هذه المذكرات لم تكن تحتوى أغلب الأمر على بحث ذى بال ، بل كان بعضها لا يذكر شيئاً قام به صاحبها فى السنوات الأربع ، وكان البعض يكتفى بذكر الرسالة التى قدمها صاحبها لنيل إجازة الدكتوراه .

وأبديت ملاحظتى هذه للدكتور على إبراهيم (باشا) مدير الجامعة ، فقال : أولئك خير رجالنا ، ولو لم نرقهم لتركونا ثم لما وجدنا من يحل محلهم ويملأ الفراغ العلمى الذى يخلفونه وراءهم ، ولا تنس أن الجامعة لا تزال فى نشأتها الأولى ، وأن الزمن هو الكفيل بسد النقص الذى تشير إليه . فغداً يكثر خريجو الجامعة ، ثم يتنافسون ، فتؤدى منافستهم إلى ما تنشده من الرقى العلمى وما تريده من إبداع وابتكار .

وسألته : فما بالنا لا نعتمد على الأساتذة الأجانب المشهود لهم بالكفاية والفضل فنبذل لهم من المال ما يغريهم بالحضور إلينا ؟ بل ما بال رجال الجامعة عندنا يسعون للتخلص من كل أستاذ أجنبى ، ولو كان ذا سمعة عالمية عالية ، ليحلوا محله وليرقوا إلى درجته ؟ ! وهلا

ترى أن يكون للأساتذة المصريين « كادر » لا ينقل على درجة منه أجنبي ، وأن يكون للأساتذة الأجانب « كادر » آخر لا ينقل إليه مصرى ، فلا يطمع المصريون فى درجات الأجانب ولا يسعون للتخلص منهم ؟

وكان جواب مدير الجامعة : هذه فكرة جديرة بالتمحيص . على أننى أوثر ألا يكون الأجانب أساتذة « ذوى كراسى » دائمة ، بل أساتذة زائرين تتعاقد الجامعة معهم لسنة أو سنتين ، ويمكن تجديد عقودهم . فقد لوحظ أن الأساتذة الأجانب ، وإن بلغوا من العلم أسمى مكان ، يتخذون من مراكزهم الدائمة وسيلة لخدمة وطنهم وخدمة بنيه المقيمين بمصر . أما الأساتذة الزائرون فلا تمر بخاطرهم مثل هذه الفكرة ، وإن مرت فلا يكون لها أثر تخشى مغبته ، لأنهم يشعرون دائماً أنهم على سفر ، وأن ما قد يعرف من تدخلهم فيما لا يتصل بعملهم وعلمهم قد يؤدى إلى عدم تجديد عقدهم .

أكان حديثى فى مجلس الجامعة ، وقرارى إرفاق مذكرة ببحوث من يطلب ترقيتهم من رجالها ، وتفكيرى فيما يجب من رعاية الأساتذة واجبهم وعدم تخلفهم عن محاضراتهم ، وحديثى مع مدير الجامعة عن الأساتذة الأجانب -- أكان فى ذلك كله أو فى شيء منه مساس باستقلال الجامعة من جانبي أنا الحريص على هذا الاستقلال وعلى حمايته ؟ لم أر ذلك يومئذ ولا أراه اليوم . فإضراب الطلاب إخلال بالنظام يتعدى حرم الجامعة ، فإذا لم تستطع الجامعة التغلب عليه خيف أن تتدخل السلطات غير الجامعية فى شأنه ، فخير أن يشترك رئيس الجامعة الأعلى مع مجلس الجامعة لإعادة النظام إلى نصابه من أن تتولى إعادته سلطات الأمن بوسائلها التى تؤذى كرامة الجامعة حين يستطاع تجنب هذا الإيذاء بإجراء كالذى لجأت إليه . والبحث العلمى أساس الحياة الجامعية ومسوغها ، فإذا لم يتوفر أساتذة الجامعة عليه لم يؤدوا واجبهم على الوجه الأكمل . والاستقلال كالحرية ، أداء الواجب سياجه والكفيل باحترامه . والأمر كذلك فى رعاية الأساتذة واجبهم فى إلقاء محاضراتهم . أما الأساتذة الأجانب والاستعانة بهم فواجب ترعاه الجامعات كلها . فقد كانت الحياة الجامعية فى كل البلاد وفى كل العصور قائمة على أساس من أن العلم لا وطن له . وفى الجامعات الكبرى فى البلاد المتقدمة فى الحضارة أساتذة من جنسيات مختلفة . لكن للملاحظة التى أبداها على (باشا) إبراهيم قيمتها . فلابد إذن من التوفيق بين عالمية العلم وسموه عن تدخل رجاله فى غير شأنه .

واستقلال الجامعة لا ينظمه القانون وإنما يكفله حرص رجال الجامعة عليه وسموهم به

فوق كل اعتبار مادى أو غير مادى ، وفرضهم الرقابة الجامعية الدقيقة على كل منتسب لمحاريب العلم حتى لا يخل أحد بواجبه . عند ذلك تسمو مكانة الجامعة ، لا فى وطنها وحده ، بل فى العالم بأسره .

* * *

فأما التدريب العسكرى ، ففكرة عرضت علىّ فى أثناء اجتماع شهده وكيل الوزارة وبعض رجال التعليم . وقد شاقتنى الفكرة لدى سماعها . فأنا من أنصار التجنيد الإجبارى العام ، لأنه تنفيذ لنص الدستور بالمساواة بين المصريين فى الحقوق والتكاليف العامة ، ولأنه يشعر الناس جميعاً على اختلاف طبقاتهم ومراكزهم الاجتماعية بأنهم سواسية حقاً أمام الوطن ، وسواسية فى أداء ضريبة الدم دفاعاً عنه ، ولأنه فضلاً عن ذلك يقوى الروح المعنوية فى البلاد ويبعث إلى القلوب معنى التضامن الصادق فى خدمتها . وأى تضامن كأن يعرض الإنسان نفسه للموت دفاعاً عن وطنه وبنى وطنه . ذلك معنى يسمو بالوطنية إلى المقام الأسمى ، ويدعو الناس جميعاً إلى الإيمان بأنهم فى حدود وطنهم وحدة متماسكة لا انفصام لها ، إن اختلفت ميولهم أو تباينت آراؤهم ساعة الرخاء وجب أن تلتئم وتتضامن ساعة الشدة ، تضامناً تسمو معه التضحية إلى بذل الروح وإلى كل ما يكفل للوطن عزته ولكل فرد من أبناء الوطن كرامته .

هذا إلى ما فى التجنيد الإجبارى من انصراف عن ملاذ الحياة ، وتعود على شظف العيش ، ومن تقوية معانى الرجولية فى النفوس ، ومن إدراك الواجب وحسن أدائه .

وكان طبيعيًّا أن يصدر تشريع بالتجنيد إثر صدور الدستور تنفيذاً لأحكامه . لكن السنوات تعاقبت ولم يصدر هذا التشريع . أفلا يكون التدريب العسكرى فى معاهد التعليم جميعاً خطوة ، ولو ضيقة ، تتحقق بها طائفة من الأغراض التى يحققها التجنيد الإجبارى ؟ ذلك ما دار بخلدى أول ما عرضت الفكرة علىّ ، ولذلك أقررت مبدأ هذا التدريب من غير تردد ، وطلبت إلى المختصين أن يضعوا وسائل تنفيذه حتى أصدر القرار الوزارى به .

ووضعت صيغة القرار الوزارى فأصدرته فقوبل بالارتياح من كل جانب . وأقبل المختصون بتنفيذه يمهدون لهذا التنفيذ أول العام الدراسى بهمة لا تعرف الملل ، وكأنما شعروا بما شعرت به مما يترتب على هذا النظام من أثر صالح .

وذكرت ، إذ أصدرت هذا القرار ، ما مرّ بنا نحن فى طفولتنا وبكرة صبانا . لم يكن فى المدارس أول ما دخلتها فى السنوات الأربع الأخيرة من القرن الماضى غير الدروس يلقنها

المدرسون للتلاميذ ، ولم يكن ثَمَّ أية عناية بالتربية البدنية فى أية صورة من صورها . ورأى المستشار الإنجليزى لوزارة المعارف فى ذلك الحين أن من حق التلاميذ أن يعنى بتربية أبدانهم ، وألا يكتفى بحشو ذاكرتهم بالمعلومات ، فأدخلت الرياضة البدنية فى المدارس ، فكان أثرها أن علمت التلاميذ النظام كما علمتهم العناية بصحة أجسامهم ، وجعلتهم يدركون معنى التعاون فى العمل بحكم هذا النظام الذى تدربوا عليه . لكن هذه الرياضة البدنية لم تكن لتؤدى الغرض المقصود منها ، والذى كان له الأثر البالغ فى تربية الشعب الإنجليزى ، لأنها كانت تربية آلية فرضت علينا ، فلم ندرك مراميها ، وإنما أصبنا منها ما كان تسلية لنا أو متفقاً مع ميولنا الفردية فى تلك السن . وكان ذلك طبيعياً ، أن عهد بهذه التربية إلى أفراد من الجيش لا ثقافة لهم ، يشرف عليهم مستر « دفير » الإنجليزى الذى لم يكن يزيد عليهم فى الثقافة كثيراً . لهذا بقيت فائدة الرياضة البدنية محدودة ، أفادت أجسامنا ، ولكنها لم تتصل بمعنوياتنا وأرواحنا .

أفيكون التدريب العسكرى . الذى أصدرت القرار الوزارى بتنفيذه ، أسعد حظاً من التربية البدنية إذ ذاك ؟ ذلك ما رجوته ، وبخاصة لأننى وجدت من المهتمين بهذا التدريب رجالاً ذوى ثقافة عالية ، منهم الأطباء ، ومنهم الحاصلون على درجات عالية فى التربية البدنية ، ولأننى قدرت أن بين مصر ، فى أواخر القرن التاسع عشر ومصر بعد أربعين سنة ، فرقاً فى الإدراك والثقافة يتيح لهذا التدريب العسكرى أن يؤدى الكثير من المعانى والأغراض التى يؤديها التجنيد الإجبارى .

* * *

حسبى هذا العرض السريع لبعض ماواجهته من شئون وزارة المعارف أول ماوليتها . ولن تزال هذه الوزارة كثيرة الشئون والشجون حتى يستقيم أمر التربية والتعليم فى مصر .

ولأنتقل الآن إلى ما واجهه مجلس الوزراء ، وما واجهه رئيس الوزارة ، محمد محمود (باشا) فى وزارتين تعاقبتا بعد وزارة الانتخابات ، هما وزارتاه الأخيرتان .

* * *